

فكرة الْجَامِعَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ بَيْنَ السُّلْطَانِيَّةِ العُثْمَانِيَّةِ وَالْمَغْرِبِ الْأَقْصِيِّ (*)

عبد المؤمن سنو

عملت دول الاستعمار الأوروبي خلال القرن التاسع عشر على تكثيف هجومها باتجاه البلدان والمجتمعات الإسلامية في مختلف أنحاء العالم وفرضت عليها أشكال نفوذها. باسم الحضارة المسيحية «المتفوقة» وتحت شعار «الحرية والعدالة» و«تمدين المجتمعات الإسلامية، ونزع البربرية والتعصب عنها»⁽¹⁾ والدعوة إلى حرية التجارة وسياسة الباب المفتوح، ومكافحة الرق، عمدت هذه الدول، منفردة/ متنافسة أو مجتمعة⁽²⁾، إلى استباحة البلدان الإسلامية بقضيمها وضمّها، وفرض الحماية والوصاية عليها، أو تكبيلها بمعاهدات سياسية واقتصادية. وقد نظر إلى تفكيك قوى الإسلام

(*) أُجريت هذه الدراسة بفضل منحة قدمت لي من مؤسسة Alexander von Humboldt 1990 - 1991 أتاحت لي الاطلاع على الأرشيف الألماني ، والتعاون مع بعض الدارسين الألمان.

(1) أنظر : Halil Bey Halid, Panislamische Gefahr, in, Die neue Rundschau, 3 (1916), pp. 290 ff, 300-302.

(2) حول تنسيق دول أوروبا لسياساتها الاستعمارية ضمن فترة الدراسة، نذكر على سبيل المثال، مؤتمر مدرید حول المغرب عام 1880 ، ومؤتمر الاستعمار في برلين عام 1884 / 1885 لتنسيق السياسة الاستعمارية في حوض الكونغو. أنظر Jean-Louis Miège, Le Maroc et l'Europe (1830-1894) T III, Paris 1963, pp. 277-292; William Langer, European Alliances and Alignments 1871-1890, New York 1966, pp. 301, 304, 306 f; Henri Terrasse, Histoire du 1900 ، ومحمد خير فارس، المسألة المغربية Casablanca 1950, pp. 389-391; .357 - 350 ص ص 1961، القاهرة

على أنه مسألة تدخل في صميم شرف أوروبا⁽¹⁾.

وقد أدى هذا الموقف واضطهاد المسلمين إلى ردود فعل إسلامية⁽²⁾، كان أبرزها ظهور تيار «الجامعة الإسلامية»، الذي دعا إلى تضامن واتحاد إسلاميين دون اعتبار للعرق واللون واللسان أو الظروف. وقد اتخذ هذا التيار اتجاهين: فكري وسياسي. فتعرض الأول بحراً إلى مشكلات العالم الإسلامي، ودعا إلى «يقطنة» و«صحوة» و«تجديد إسلامي» و«تفعيل مفاهيم الأمة عند المسلمين»⁽³⁾. أمّا الاتجاه الآخر، فوجد له أرضية خصبة عند السلطان العثماني عبد الحميد الثاني (1876 - 1909)، الذي حاول الاستفادة من الجامعة الإسلامية ومن نفوذه ك الخليفة في سبيل تعزيز الولاء لنظامه داخل السلطنة وكبح آية ميول قومية واستغلال تأثير الجامعة الإسلامية خارج السلطنة بما تفرضه من تضامن واتحاد في تحريض المسلمين الخاضعين للاستعمار الأوروبي على حكوماتهم واتحاد في تحريض المسلمين الخاضعين للاستعمار الأوروبي على حكوماتهم المسيحية. واعتقد عبد الحميد الثاني أنه يمكن بذلك شغل أوروبا بمستعمراتها

(1) ويرى البارون دو إستورنيل دوكونستان في كتابه *Les congrégations religieuses chez les Arabes et la conquête de l'Afrique du Nord*, Paris 1887, إن القضاء على الإسلام مسألة تدخل في صميم شرف أوروبا. ويضيف «أن دور الضابط (الاستعماري)، الذي يتولى مهمة القضاء على قوى الإسلام، هو العمل الأكثر شرفاً والأكثر نفعاً الذي يمكن أن يقوم به المرء لأجل وطنه». وحول المعاهدات التي فرضتها الدول الأوروبية على البلدان الإسلامية راجع: J.C. Hurewitz, *Diplomacy in the Near and Middle East*, 2 vols. 1535-1914, 1914-1956, Princeton 1956.

(2) حول هذه الردود يمكن مراجعة مقالة Naimur Rahman Farooqi, *Pan-Islamism in the Nineteenth Century*, in: *Islamic Culture* 57,4 (1983), p. 285.

(3) راجع في هذا الخصوص C.H. Becker, *Panislamism*, in: *Archiv für Religionswissenschaft*, 7 (1904), p. 170 f. 182-183 والعلمانية، بيروت 1981، ص 27 - 28، الذي يرى في الجامعة الإسلامية يقطنة إسلامية وتضامن إسلامي ووحدة فكرية ونضالية للملة الإسلامية، وقارن Edmund Burke, *Pan-Islam and Moroccan Resistance to French Colonial Penetration 1900-1912* in: *Journal of African History* 13, 1 (1972), pp. 99-100.

وبالتالي إبعاد خطرها عن السلطنة⁽¹⁾. وهكذا أُرسل إلى أنحاء العالم الإسلامي بعثاتٍ ورسلاً ومتصوّفين في محاولة لتمتين الروابط بين شعوبه والسلطنة⁽²⁾. ومن ضمن هذه البلدان وجه السلطان عبد الحميد عنايةً خاصةً، إلى مناطق الاستعمار الفرنسي في شمال إفريقيا⁽³⁾، خصوصاً بعد سقوط تونس بيد فرنسا، وتطلع هذه الأخيرة ومعها إيطاليا لابتلاع المغرب «الليبيا» على التوالي⁽⁴⁾. فعمل السلطان العثماني خلال عصر السلطان المغربي الحسن الأول (1873 - 1894) على تمتين روابط الجامعة الإسلامية بالمغرب الأقصى. وكان تشابه أوضاع وظروف الدولتين بتعريضهما للاستعمار قد جعل هذا التقارب ممكناً. ولم تكن محاولات التقارب العثماني - المغربي مدفوعةً من ضرورات ملحّة للدولتين فحسب، بل بادىء الأمر من قبل دول أوروبية أهمها ألمانيا، التي رأت أن تستغل محاولات إحياء الجامعة الإسلامية بين البلدين وتدفعها إلى الأمم لتحقيق مصالحها في شمال إفريقيا - هذه المصالح التي بدأت تجارية وتحولت إلى سياسية، وكانت انعكاساً لعلاقاتها الأوروبية، وبخاصة فرنسا⁽⁵⁾.

بعد هذا التمهيد، أقدم الفرضية التالية: إن محاولات إحياء الجامعة الإسلامية

Garbriel Charmes, La situation de la Turquie I. La Politique du Califat et ses (1) conséquences, in: Revue des deux Mondes, 47 (1881), p. 739; Behdjet Wahby Bey, Pan-Islamism, in: The Nineteenth Century 61 (1907) p. 863; Becker, op. cit. 170 f.

(2) أنظر: Dwight E. Lee, The Origins of Pan-Islamism, in: The American Historical Review, 47 (1942), p. 279.

(3) حسن صبحي، التنافس الاستعماري الأوروبي في المغرب 1884 - 1904، القاهرة 1965، ص ص 56 - 60.

(4) راجع عبد الرحمن تشايجي، المسألة التونسية والسياسة العثمانية 1881 - 1913، ترجمة عبد الجليل التميمي، تونس 1973، ص 174 وعبد المنصف حافظ البوسي، الغزو الإيطالي للليبيا، ليبيا 1983.

(5) جلال يحيى، المغرب الكبير، ج 3، العصور الحديثة وهجوم الاستعمار، بيروت 1981، ص 474 - 473.

بين السلطنة العثمانية والمغرب الأقصى جاءت نتيجة ظروفهما المشتركة في مواجهة هجوم الاستعمار، وإن إفشالها كان بفعل مخاوف دول أوروبا الرئيسية وبخاصة فرنسا، وتأثير الجامعة الإسلامية على التوازن الأوروبي. وقد دفعت محاولات التقارب العثماني - المغربي من قبل ألمانيا، تكتيكيًا، تبعًا لمصالحها الاستعمارية وتنافسها مع فرنسا، ولم تكن أبداً استراتيجية ألمانية للتحالف مع الإسلام. فعند أول بادرة لاحت لها لعقد صفقة مع فرنسا، تخلت ألمانيا عن مناهضة فرنسا في المغرب لقاء تسوية استعمارية معها في إفريقيا.

1 - دوافع التقارب العثماني - المغربي

على عكس ما هو متداول حول فتور العلاقات العثمانية - المغربية لأسباب دينية - سياسية، أظهرت دراسات معاصرة أنَّ العلاقات بين السلطنة العثمانية والمغرب الأقصى لم تكن دوماً على هذا المنوال⁽¹⁾. فقبل سيطرة العثمانيين على الأقطار العربية، أعرَّب سلاطين المغرب عن إعجابهم بانتصارات العثمانيين في أوروبا وبالحياة الفكرية والعملية في الأستانة. وقد تبادلوا مع السلاطين العثمانيين المراسلات والبعثات والهدايا. واستمرَّ التقارب العثماني - المغربي حتى بعد سيطرة العثمانيين على الجزائر⁽²⁾.

وعلى الرغم من تخوف المغاربة من سقوط الجزائر بيد العثمانيين⁽³⁾، لإدراكيهم نياتهم في فرض حكمهم على بلادهم بعد تدخلهم في صراعات البلاد الداخلية⁽⁴⁾، فقد سار المغرب الأقصى في علاقاته بالعثمانيين في سياسة

(1) عبد الجليل التميمي، تاريخ العلاقات الثقافية بين إسطنبول والمغرب الأقصى خلال العصر الحديث في: المجلة التاريخية المغربية 34/33 (1986)، ص ص 95 - 105، وعبد الهادي التازي، السياسة الخارجية للمملكة المغربية إزاء العثمانيين في: المجلة التاريخية المغربية، 48/47 (1987)، ص ص 74 - 78.

(2) التميمي، تاريخ العلاقات، ص ص 96 - 99.

(3) علال الفاسي، الحركات الاستقلالية في المغرب العربي، طنجة 1948، ص 85

(4) تأييد العثمانيين للوطاسيين ضد السعديين وتنصيبهم لأبي حسون الوطاسي سلطاناً عام 1554. ولكن السعديين سرعان ما استعادوا سيطرتهم على البلاد وناهضوا العثمانيين، أنظر عبد العزيز =

ذات اتجاهين: المحافظة على استقلاله بعيداً عن النفوذ العثماني⁽¹⁾، ذلك أن المغاربة لم يتطلعوا للحصول على دعم العثمانيين في التصدي لهجوم الاستعمار على سواحلهم، وفضلوا - على عكس الجزائريين - الاعتماد على قواهم الذاتية⁽²⁾. أما الاتجاه الثاني، فكان التضامن الإسلامي المطلق مع العثمانيين تجاه أوروبا المسيحية⁽³⁾.

فخلال حروب السلطنة العثمانية ضد أوروبا في القرنين السابع عشر والثامن عشر أعرب سلاطين المغرب عن تأييدهم للعثمانيين، ووردت في رسائلهم إليهم عبارات الجامعة الإسلامية «... التناصر في ذات الله عندنا غاية الأمانة، والسعى في جمع كلمته متعين على أهل التوحيد»⁽⁴⁾. كما لم تخل رسائلهم من الاعتراف بالسلاطين العثمانيين خلفاء وأئمة «... وإن حبنا للأتراء نابع من كونهم حراس الحرمين الشريفين وبيت المقدس...»⁽⁵⁾ «... حماة بيعة الإسلام... ووراثي كرسي الخلافة العظمى عن آبائهم»، وحائزى «منصب الإمامة»⁽⁶⁾.

ولم يكتفى المغاربة بتأييد العثمانيين معنوياً في صراعهم ضد أوروبا. فبعد وضع النمسا وروسيا خططاً لتقسيم السلطنة العثمانية عام 1787/1788، وبعد أن شنتا عليها الحرب⁽⁷⁾، استنجد السلطان العثماني عبد الحميد الأول بسلطان

= الشناوي، الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها، ج 2، القاهرة 1980، ص ص 933 - 935.

(1) التازي، مرجع سابق، ص 73.

(2) يونان لبيب رزق ومحمد مزين، تاريخ العلاقات المغربية - المصرية منذ مطلع العصور الحديثة حتى عام 1912، الدار البيضاء 1982، ص 18.

(3) التازي، ص ص 74 - 75.

(4) عبد الرحمن بن زيدان، العز والصولة في معالم نظم الدولة، ج 1، الرباط 1961، ص 291.

(5) التازي، ص 77.

(6) ابن زيدان، العز والصولة، ج 1، ص 288 - 289 و 290.

(7) عبد الرؤوف ستو، العلاقات الروسية - العثمانية 1687 - 1878، وروسيا ومشاريع تقسيم السلطنة العثمانية. في: مجلة تاريخ العرب والعالم (بيروت)، العددان 75/76 (1985)،

ص ص 36 - 39.

المغرب محمد بن عبد الله، الذي أرسل إليه على الفور سفناً حربية مع عدد كبير من أسرى المسلمين الذين أمكن تحريرهم ليكونوا عوناً للسلطنة في حربها⁽¹⁾. ولكن الإنكليز ردوا السفن المغربية على أعقابها عند جبل طارق، مما أدى إلى احتجاج مغربي شديد وإبلاغ القنصل أنَّ حلفاء السلطنة العثمانية هم حلفاء المغرب وأنَّ أعداءها هم أعداء للمغرب⁽²⁾.

ومع ضعف السلطنة العام منذ نهاية القرن الثامن عشر وضعف تأثيرها في المغرب الأقصى، حافظت العلاقات بين الجانبين على استقرارها. وترافق ذلك مع بدء خروج المغرب من «عزلته» في عصر السلطان عبد الرحمن (1822 – 1859)، والافتتاح على أوروبا والإحسان، في الوقت نفسه، بخطوها عليه. فحاول سلطان المغرب في تلك الفترة اعتماد سياسة متوازنة في علاقاته الخارجية بالافتتاح أيضاً على البلدان الإسلامية. فأرسل أبا القاسم بن أحمد الفاسي إلى الآستانة مبعوثاً من قبله⁽³⁾. ومع ذلك لم تفلح هذه البعثة في إقامة علاقات دبلوماسية بين الدولتين. كما افتتح المغرب، في الوقت نفسه على مصر في عصر محمد علي باشا وخلفائه، إذ كانت ظروف الدولتين تجاه السلطنة العثمانية متشابهة⁽⁴⁾. وخلال عصر السلطانين عبد الحميد الثاني والحسن الأول دخلت علاقات السلطنة العثمانية والمغرب في طور جديد حتمته ظروف الدولتين وأوضاعهما وأطماع الدول الكبرى في ممتلكاتهما. فما هي هذه الظروف والأوضاع التي حتمت هذا التقارب وما هي غاياته؟

تشابه ظروف الدولتين السياسية وعلاقاتهما بالقوى الأجنبية إلى حد كبير. فمنذ القرن الخامس عشر تعرض المغرب الأقصى بسبب موقعه الجغرافي/ الاستراتيجي، وفيما بعد بسبب متطلبات النمو الصناعي في أوروبا، إلى

(1) ابن زيدان، العز والصولة، ج 1، ص 287.

(2) التازي، ص 77 – 78.

(3) ابن زيدان، العز والصولة، ج 1، ص 277 والحاشية.

(4) حول تأثير مصر الثقافي والعلمي والإنساني في المغرب خلال تلك الفترة، راجع رزق/ مزين مرجع سابق، وثمرات الفنون، سنة 4، عدد 185 تاریخ 11/9/1878.

ضغوطات البرتغال وإسبانيا على سواحله، ثم بعد ذلك، إلى اهتمامات بريطانيا التجارية المتزايدة، وتدخل فرنسا في شؤونه الداخلية منذ احتلالها للجزائر وتونس وتطلعها لاستكمال سيطرتها على كل المغرب العربي. وقد تعرّضت السلطنة العثمانية بعد تراجع فعالية آلتها العسكرية منذ نهاية القرن السابع عشر إلى تحدي الغرب الأوروبي تحت شعار «المأساة الشرقية»⁽¹⁾. وكما يسجل القرن التاسع عشر هزيمتين كبيرتين للمغرب على يد كل من فرنسا (معركة إيسلي 1844) وإسبانيا (معركة تطوان 1859/1860). فاتحتين بذلك الطريق أمام الدول الأوروبية للتدخل في البلاد تحت شعار «المأساة الغربية»⁽²⁾، كذلك يسجل القرن نفسه هزائم متكررة للسلطنة العثمانية على يد القوى الأوروبية وثورات شعوبها المسيحية بنمو التيارات القومية، فضلاً عن تعرض ولاياتها العربية لهجوم الاستعمار وتضعضع وضعها الداخلي. ولم يكن المغرب أكثر استقراراً، فشهد تنافساً دولياً حاداً للسيطرة عليه، واندلعت في أجزاءه الشرقية والشمالية ثورات وانتفاضات مستمرة⁽³⁾.

وتحولت الامتيازات التي منحتها السلطنة العثمانية في أوج قوتها للدول الأوروبية إلى أداة أجنبية تقبض على عنق الدولة خلال فترة ضعفها الطويل، وسمحت للدول الأجنبية بالتدخل في شؤونها الداخلية وترويج تجارتها بأفضل الشروط على حساب الاقتصاد العثماني⁽⁴⁾، فضلاً عن نشاطات القنصليات الأجنبية التخريبية لبني المجتمع العثماني، وفي مقدمتها فرض الحماية على

(1) حول مجلع تعقيدات هذه المأساة راجع M.S Anderson, The Eastern Question 1774-1923, London ect. 1966.

(2) محمد خير فارس، مرجع سابق، ص ص 67 - 71 وجلال يحيى، مرجع سابق، ج 3، ص ص 382 - 387.

(3) محمد خير فارس، ص 81 ومحمد العربي معريش، المغرب الأقصى في عهد السلطان الحسن الأول (1873 - 1894) بيروت 1989، ص ص 197 - 200.

(4) من أشهر امتيازات القرن 19 التي منحتها السلطنة معااهدة بلطا ليمان عام 1838 التي كانت آثارها الاقتصادية وخيمة على مستقبل البلاد.

الأجانب ورعايا السلطان من غير المسلمين. كما لم تصمد «عزلة» المغرب الأقصى طويلاً عن العالم الخارجي. فجاء دخوله السوق العالمية للقمح والصوف ومواد خام أخرى ليورطه في معاهدات امتيازات مع الدول الأوروبية. وكان العديد من مضممين معاهدات الامتيازات المغربية المعقودة مع دول أوروبية مشابهة لتلك التي عقدتها السلطنة العثمانية مع الخارج، سواء لجهة الحماية الفنصلية⁽¹⁾ أو الامتيازات التجارية. وفيما أصبح المغرب بالتدريج مستورداً للحبوب والأصواف والعديد من المنتجات الأوروبية، بعدها ضربت صناعته الوطنية⁽²⁾، تمكنـت المنافسة الأجنبية من إغلاق الكثير من معامل النسيج وغزل الحرير العثمانية⁽³⁾. ومن نتائج الاتساع الأوروبي للدولتين، ازدياد عدد الأجانب والوكالات التجارية الأجنبية ونمو فئة تجارية محلية وسيطة من الأقليات الدينية (المسيحيين في المشرق واليهود في المغرب)⁽⁴⁾ مستفيدةً من الحماية الدبلوماسية الأجنبية. كما هبطت الإرساليات التبشيرية، وتسلل المستشرقون تحت ستار العلم والاستكشاف إلى كل ناحية في الدولتين يدرسون المجتمع الإسلامي من مختلف وجوهه، وكان البعض

(1) أبرزها وضع أمير وزان سي عبد السلام نفسه تحت الحماية الفرنسية مما سبب أزمة داخلية في المغرب وتوتراً في العلاقات المغربية - الفرنسية. حول هذه المسألة أنظر، Miège, op. cit. T IV, pp. 47-66, 355-359.

(2) معريش، مرجع سابق، ص ص 142 - 145 و201. وفي عام 1892 أرغمت فرنسا المغرب على تخفيض الرسوم الجمركية على السلع المستوردة منها إلى 5%. انظر شارل عيساوي، التاريخ الاقتصادي للشرق الأوسط وشمال إفريقيا، ترجمة سعد رحمي، بيروت 1985، ص ص 41 و284 - 285.

(3) عيساوي، مرجع سابق، ص ص 284 - 285 وعبدالرؤوف سنو، ألمانيا و«سياسة الاندفاع نحو الشرق». العلاقات الألمانية - العثمانية من 1871 إلى 1918، في: دراسات إسلامية (بيروت) 3 (1989/1990)، ص 233 حاشية 1.

(4) حول دور المسيحيين التجاري في المشرق، راجع Claude Dubar Salim Nasr, *Les classes sociales au Liban*, Paris 1976, pp. 18-20 مرجع سابق، ج 3، ص ص 248 و354 - 355 و398 - 402، عبد المالك خلف التميمي، الخليج العربي والمغرب العربي، نيقوسيا/بيروت 1986، ص ص 231 - 237.

منهم رأس جسر للاستعمار⁽¹⁾.

ومن دون أي فهم حقيقي لأسباب التراجع أمام الاستعمار، سرى الاعتقاد لدى العثمانيين والمغاربة أن المشكلة إنما تكمن في الناحية العسكرية، فقد هُزمت جيوش البلدين بالسلاح الأوروبي، فكان عليها إذن أن تصلح نفسها بالأساليب العسكرية الغربية وشراء السلاح من الخارج. وقد فتح هذا المجال أمام شكل آخر من التبعية يتمثل في شراء السلاح نقداً أو ديناً واستقدام البعثات الأجنبية أو إرسال مغاربة وعثمانيين للتخصص العسكري في العواصم الأوروبية⁽²⁾.

وقد جوّبه الإصلاح والتحديث في قطاعات الجيش والإدارة والتعليم والخدمات بمعارضة داخلية قوية تمثلت بالعلماء وأصحاب نظرية المحافظة على تقاليد المجتمع الإسلامي من تيارات «التغريب». ففي المغرب، رأى العديد من علماء فاس في الإصلاحات خطراً على نفوذه، ووسيلة لتوطيد التسلط الأجنبي على البلاد⁽³⁾. وفي الدولة العثمانية عارض غالبية العلماء وعامة المسلمين الإصلاحات (1839 و1856 و1876) واعتبروها «علمنة» غير مقبولة لخروجها عن التشريع الإسلامي، وانتقاداً لحقوق المسلمين باعتبارهم الأمة صاحبة السيادة في السلطنة ودار الإسلام⁽⁴⁾.

ولم تقف مسألة الإصلاح والتحديث بشّقها السلبي عند حدود المعارضه

(1) حول هذا الدور للراسيات، يورد صبحي، مرجع سابق، ص 11 قول أحد مراسلي صحيفة التايمز «في الحقيقة إننا يدخلنا المسيحية إلى المغرب.. فإننا ندفع بأمة متداعية إلى قبرها بسرعة أكبر». وقارن: المرجع نفسه، ص 8.

(2) حول المغرب أنظر موريش، مرجع سابق، ص 32 و110 - 120 و205 حاشية 4 وكذلك Miège op. cit. T IV, pp. 95-111. وحول الدولة العثمانية، أنظر عبد الرؤوف ستو، أثر الغرب الأوروبي في حركة الإصلاحات في الدولة العثمانية. أطروحة دبلوم جامعة بيروت العربية 1975.

(3) يحيى، مرجع سابق، ج 3، ص ص 468 - 469 و 135-153 (4) Lord Kinross. The Ottoman Centuries. The Rise and Fall of the Turkish Empire, N.Y 1977, p. 475 f.

الداخلية، إذ أدى التوسيع في الإنفاق على الإصلاحات بما يتجاوز الموارد الممكنة إلى استنزاف مالية البلدين والاستدانة من الخارج، مما فتح الباب واسعاً أمام الرأسمال الأجنبي للتحكم في مالية الدولتين - من خلال الديون والمشاريع والحصول على الامتيازات. ففي عامي 1854 و1861 عقدت كل من السلطنة العثمانية والمغرب على التوالي أول قرض لهما مع البنك الأجنبية⁽¹⁾. وأدى هذا المسلك إلى إعلان السلطنة العثمانية إفلاسها عام 1875 وعجزها عن تسديد ديونها، ثم تشكيل «مجلس الدين العثماني العام» سنة 1882⁽²⁾. ولحق المغرب الدولة العثمانية في هذا الطريق، عندما أخذ يستدين من الخارج وسط تشجيع فرنسا⁽³⁾.

وعندما وصل الحسن الأول إلى الحكم في المغرب وعبد الحميد الثاني إلى عرش السلطنة في فترة زمنية متقاربة، كانت الدولتان قد أصبحتا محطة تنافس الدول الكبرى. ولكي يوازن المغرب بين الدول، وخصوصاً أطماء فرنسا وإسبانيا في البلاد، عمد الحسن الأول إلى كسب موذة بريطانيا، التي كانت قد أظهرت مساندةً لبلاده خلال أزمات عامي 1844 و1859/1860⁽⁴⁾. ثم سعى المغرب، الذي رأى في ألمانيا، أسوة بالسلطنة العثمانية، قوةً غير استعمارية⁽⁵⁾ إلى استخدام نفوذ تلك الدولة لمناهضة الأطماء الأجنبية في بلاده وبخاصة أطماء فرنسا، والتي أصبح المغرب مجال تمددها بعد استيلائها على تونس. وحاول أولاً إلغاء الحماية الدبلوماسية التي اعتبرها العائق الأول أمام أي إصلاح وتقدم في البلاد. فسعى لعقد مؤتمر دولي بدعم دبلوماسي بريطاني وإسباني بهدف إلغاء الحماية الأجنبية⁽⁶⁾. ولكن فرنسا تمكنت من عرقلته حتى عام 1880، إلى أن عقد آخر

(1) عيساوي، مرجع سابق، ص ص 124 - 131.

Jean Ducruet, *Les Capitaux Européen au Proche-Orient*, Paris 1964, pp. 98-108. (2)

(3) يحيى، مرجع سابق، ج 3، ص ص 518 - 521.

(4) فارس، مرجع سابق، ص ص 67 - 68 و 91 و 105 - 106.

(5) صبحي، مرجع سابق، ص 55 - 56 و معرishi، ص 217 و روم لاندو، أزمة المغرب الأقصى، ترجمة عبد العزيز الأهوازي، ج 1، القاهرة 1961، ص ص 71 - 74.

(6) معرishi، مرجع سابق، ص ص 202 وما بعد و 210.

الأمر في مدييد⁽¹⁾. وكما خرج هذا المؤتمر، على عكس توقعات المغرب، بتأكيد الحماية الأوروبية وشرعها وعزّز معاهدات الامتيازات⁽²⁾، وكان نقطة حاسمة في تأكيد أوروبا لنفوذها في المغرب، كذلك كان مؤتمر برلين عام 1878، الذي بحث مصير السلطنة العثمانية بعد حربها ضد روسيا عام 1877/1878، وسيلةً أوروبيةً وراء الكواليس هدفها ضم المزيد من ممتلكات السلطان العثماني⁽³⁾.

وقد أثبتت مؤتمراً برلين ومدييد أن السلطنة العثمانية والمغرب غير قادرین على الإمساك بمصيرهما. ثم كان الاحتلال البريطاني لقبرص (بموافقة السلطان) ولמצרים، واحتلال فرنسا لتونس، وتعرض المغرب لضغوطات فرنسا والدول الأوروبية الأخرى، نقطة تحول في النهج السياسي لكل من السلطانين عبد الحميد الثاني والحسن الأول جعلتهما يربان في التقارب الإسلامي خير وسيلة لقوية دولتيهما تجاه المطامع الأجنبية⁽⁴⁾. وبالإضافة إلى ذلك أدرك عبد الحميد مطامع فرنسا في بقية شمالي إفريقيا وقدر أنَّ أنظار التونسيين تتطلع إليه لرفع الاحتلال عنهم بالقوة العسكرية أو السياسية⁽⁵⁾. ومن موقعه في طرابلس (ليبيا) أولاً، أخذ عبد الحميد يتدخل بالمسألة التونسية⁽⁶⁾، ثم

Terrase, op. cit. T. 2, p. 339.

(1)

(2) معريش، ص ص 213 - 215.

(3) إضافة إلى مقررات مؤتمر برلين التي انتزعت مناطق عثمانية عن السلطنة، نشير هنا إلى دور بسمارك خلال المؤتمر في توزيع ما تبقى من ممتلكات السلطنة على الدول الأوروبية

Langer, op. cit, p. 219 f المهمة بالمسألة الشرقية، أنظر :

(4) معريش 179 والفاسي، ص 87.

A. H. Green, The Tunisian Ulama and the Establishment of the French Protectorate (5)

1892-1881 في المجلة التاريخية المغربية 1 (1974)، ص 21.

(6) على الأقل خلال السنة الأولى للاحتلال الفرنسي عندما دعم السلطان العثماني ثورة على بن خليفة وأمده بالسلاح، أنظر «ثمرات الفنون» السنة الثامنة، عدد 380، 5/8/1882. ومنذ شهر أيار 1882 اتفقت السلطنة وفرنسا على تهدئة الوضع على الحدود الليبية التونسية، ثم جاء الاحتلال البريطاني لمصر ليصرف انتباه الباب العالي عن المسألة التونسية، أنظر تشايجي، مرجع سابق، ص 183 وما بعد.

وَجَدَ أَنَّ التقارب مع المغرب وفتح قنصلية عثمانية في طنجة سوف يجعله في موقع متقدم في شمال إفريقيا، على مقربة من أحداث المنطقة، مما يقوّي مركزه الدولي⁽¹⁾. أما الحسن الأول فتقبل دعوة الجامعة الإسلامية لأنّه كان يرى فيها أفضل وسيلة لردع الأطماع الأجنبية عن بلاده، خصوصاً بعد تدويل «المسألة المغربية» في مؤتمر مدريد عام 1880⁽²⁾. وهكذا جعلت «المسألة المغربية» و«المسألة الشرقية» كلاً من الحسن الأول وعبد الحميد الثاني يسير في طريق الجامعة الإسلامية في وجه عقبات وعرائق وسدود بعضها، نتيجة تراكمات سنوات طويلة من الاعتبارات الدينية - السياسية، وببعضها الآخر بسبب خشية الدول الأوروبية، وبخاصة فرنسا، من أن يعيق مثل هذا التقارب مخططاتها في المغرب الأقصى.

أمّا ألمانيا فحاولت أن تقود التقارب العثماني - المغربي وتستثمره في مناهضة النفوذ الفرنسي في شمال إفريقيا. فما هي أبعاد السياسة الألمانية في المغرب، وما هي أهداف ألمانيا الحقيقة من وراء التقارب العثماني - المغربي، وهل كانت تدخل ضمن استراتيجيتها تجاه شمال إفريقيا، أم أنها كانت تستعمل تكتيكاً من صنع بسمارك حتى تحيطت الأوضاع الأوروبية بعامة والعلاقات الألمانية - الفرنسية بخاصة؟

2 - خلفيات السياسة الألمانية في المغرب وأبعادها

لم يشكّل المغرب الأقصى حتى مطلع الثلث الأخير من القرن التاسع عشر منطقة نفوذ سياسي لألمانيا. فألمانيا الخاضعة حتى ذلك العين إلى حدّ كبير للهيمنة النمساوية والفرنسية، والمجزأة سياسياً واقتصادياً، لم يكن بمقدورها أن تؤدي دوراً سياسياً نشطاً في مناطق النفوذ الفرنسي في شمال إفريقيا. فاكتفت دوليات ألمانيا وممالكها بتنمية تجارتها مع المغرب - تلك التجارة

Politisches Archiv des Auswärtigen Amtes, Bonn = (PAAA Türkei) 173 Bd. 1, Testa an (1)
Bismarck, no. 2, A 11440, Tanger, 5 10. 1886.

(2) موريش، ص 179.

التي كانت خلف تجارة الدول الأوروبية الرئيسية الأخرى⁽¹⁾. ولكن موقف «المانيا» هذا سرعان ما تبدل بظهور بوادر الصراع البروسي - الفرنسي. فقد رأت دوائر سياسية بروسية أن المغرب الأقصى و المجاورة للجزائر يمكن أن يلعب دوراً في إرباك السياسة الفرنسية في الجزائر. ففي آب 1867 كتب الوزير البروسي المفهوم في طنجة إلى بسمارك (مستشار اتحاد ألمانيا الشمالية) يشدد على أهمية المغرب السياسية ل المجاورة للجزائر وأن مصلحة بروسيا أن تتمثل هناك⁽²⁾.

وعند اندلاع الحرب البروسية - الفرنسية عام 1870 أرسلت برلين المستكشف الألماني غرهارد رولفس Gerhard Rohlfs والمستشرق يوهان غوتفريد فتزشتاين Johann Gottfried Wetzstein إلى الجزائر وتونس في مهمة تجسسية ولتحريض الجزائريين على الثورة على فرنسا، بهدف إشغال جيشهما عن المشاركة في المجهود الحربي في أوروبا⁽³⁾. واعتقد بسمارك أن سلطان المغرب والقبائل الجزائرية سوف تتعاون مع بلاده ضد فرنسا. لكن رولفس وفتزشتاين اعتقلوا في تونس وأبعداً في مطلع أيلول من قبل السلطات قبل أن يعبروا إلى الحدود الجزائرية. وبالرغم من هذا الإخفاق، أمر بسمارك بتكرار المحاولة اعتقاداً منه أن معرفة باريس بالمحاولة الألمانية الجديدة سوف تكون في حد ذاتها سبباً يجعلها تبقى على جزء كبير من قواتها في الجزائر. فأرسل فتزشتاين مع ألماني آخر إلى المغرب، عن طريق جبل طارق، للوصول إلى الريف والاتصال بأولاد سيدي الشيخ الذين كانوا يعتزمون القيام بالثورة على الفرنسيين. ولكن فرنسا مارست ضغطاً على

(1) ظل التبادل التجاري الألماني مع المغرب حتى العام 1982 خلف بريطانيا وفرنسا وإسبانيا، وبعد ذلك التاريخ حلت ألمانيا في المرتبة الثالثة محل إسبانيا وخلف بريطانيا وفرنسا، حول هذا الموضوع، راجع – Andreas Birken, Die Wirtschaftsbeziehungen zwischen Europa und dem Vorderen Orient im ausgehenden 19. Jahrhundert, Wiesbaden 1980, p. 282.

Pierre Guillen, L'Allemagne et la Maroc de 1870 à 1905, Paris 1967 p. 17 no. 25. (2)
Guillen, pp. 17-18; Peter Heine, Das Rohlfs/Wetzstein-Unternehmen in Tunis während des deutsch-französischen Krieges 1870/71, in: Die Welt des Islams XXII (1982) pp. 61-66; Gilbert Gehring, Les relations entre la Tunisie et L'Allemagne, in: Les cahiers de Tunisie, XVII, 71/72 (1970), p 25. (3)

المخزن، الذي رفض التعاون مع الألمان لثلا يفسد علاقته بها. وفي الوقت نفسه، استخدمت فرنسا الشريف سي عبد السلام الوزاني، المقرب إليها، لتهيئة القبائل الجزائرية الحدودية⁽¹⁾.

ويعود انتهاء الحرب، سار بسمارك قدمًا في تكتيك تشتيت السياسة الفرنسية وإبعادها عن قضية الألزاس واللورين⁽²⁾ وشُغلها في شمال إفريقيا، كلما وجد أنَّ تيارات الانتقام في فرنسا تشتد ضد بلاده. فوعد في عام 1872 القبائل الجزائرية الثائرة على الفرنسيين بإرسال أسلحة إليها في حال تجددت الحرب بين بلاده وفرنسا⁽³⁾. وكتب إلى الإمبراطور الألماني وليم الأول يقول «إن إقامة مركز في طنجة يخدم المصالح التجارية الألمانية له نفس الأهمية السياسية في حال وقوع الحرب بين ألمانيا وفرنسا»⁽⁴⁾. لذا أُرسل في العام نفسه القنصل فون غوليتش von Gülich كوزير ألماني مفوض إلى طنجة بمهمة مزدوجة، وهي تنمية التجارة الألمانية مع المنطقة، والبقاء على مقربة من الأحداث في الجزائر، لكي تتمكن برلين من ممارسة ضغط على باريس كلما وجدت ذلك ضروريًا. وفي الوقت نفسه، عمل بسمارك على عزل فرنسا ومنعها من التحالف مع روسيا أو النمسا أو إيطاليا من خلال جمعه للدولتين الأوليين، على الرغم من تضارب مصالحهما البلقانية، في «عصبة الأباطرة الثلاثة» Dreikaisersbund وجمعه النمسا وإيطاليا مع بلاده في «التحالف الثلاثي» Triple-Alliance⁽⁵⁾. كما قامت سياسة بسمارك على منع قيام تحالف روسي - فرنسي، أو بريطاني - فرنسي أو بريطاني - روسي، وذلك من خلال اللعب

(1) Gehring, op.cit. p 27 Heine, op. cit. 63. Miège, IV, p. 18 no. 10; Guillen, p 18 ff.

(2) معراض 200. وانظر Gehring، ص ص 30 - 28 حول نشاطات الألمان في تونس إبان تأزم العلاقات الألمانية - الفرنسية عام 1874

(3) Miège IV, p. 19.

(4) Guillen p 28, no. 3, p. 29 no. 4 pp. 27-31; Miège IV, p. 19 et no.3.

(5) Langer, op. cit., pp. 23 ff, 217-47, 235 ff, 243 ff. ظهر الحلف الأول إلى الوجود عام 1873

والحلف الثاني عام 1882.

على التناقضات الإمبريالية لتلك الدول⁽¹⁾. ووُجد بسمارك أن ترکيز بلاده على شؤون القارة، والابتعاد عن المنافسة الاستعمارية، وجعل الاستعمار ملهاة للدول المتصارعة خارج القارة، كفیل بأن يحفظ لألمانيا مکتسبات حرب عام 1870/71 ویبعد أنظار الفرنسيين عن الألزاس واللورين⁽²⁾. فبارك جهود فرنسا الاستعمارية في تونس. وبالنسبة إلى المغرب، حاول أن يجعل منه «حجر شطرنج» يحركه في اتجاه الدول تبعاً لمصالح بلاده⁽³⁾.

فخلال مؤتمر برلين عام 1878، رحب بسمارك بتوسيع فرنسا على حساب تونس، ولفت انتباه بريطانيا إلى مصر⁽⁴⁾. وفيما يتعلق بالمغرب، أرسل بسمارك خلال مؤتمر مدريد عام 1880 تعليماته إلى الكونت سولمز Solms ممثل ألمانيا في المؤتمر، ليشارك زميله المندوب الفرنسي موريس Maurice «اتجاهه وأراءه وأصواته»، لأن ألمانيا ليس لها مصالح مباشرة في المغرب، ولأن «برلين تعتبر تونس كامتداد طبيعي للجزائر، وإن النفوذ في شمال إفريقيا يجب أن يكون لفرنسا بلا منازع»⁽⁵⁾. وفي نيسان عام 1883 طلب بسمارك من فيبر Weber، الوزير الألماني المفوض في طنجة، إبلاغ أورديغا Ordega، الوزير الفرنسي المفوض في تلك المدينة بأن ألمانيا لن تضع العقبات في وجه النفوذ الفرنسي في المغرب⁽⁶⁾. وقد فهم أورديغا ذلك على أنه دعوة ألمانية لفرنسا لاحتلال المغرب. وفي مناسبة أخرى كرر فيبر أمام أورديغا أنَّ بلاده «تدرك مصالح فرنسا المشروعة في المغرب»⁽⁷⁾. ثم كتب بوش Busch في الخارجية

(1) عبد الرؤوف ستو، ألمانيا وسياسة الاندفاع «نحو الشرق»، مرجع سابق، ص 243 – 244.
Hajo Holborn, Deutschland und die Türkei 1878-1890, Berlin, 1926 p. 4 f.

(2) معريش، ص 200.

Langer, op. cit 219, 256, 260 f.

(4)

(5) صبحي، مرجع سابق، ص 24 – 25.

«nous n'avons aucune raison de nous opposer aux efforts de la France pour augmenter son influence dans le Nord-Ouest l'Afrique», Guillen, p. 106 et no. 3.

Miège IV, p. 23. (7)

الألمانية إلى الوزير في طنجة يخبره بأن الحكومة الألمانية تتجنب بقدر الإمكان أي أمر يؤدي إلى عدم الثقة بينها وبين فرنسا⁽¹⁾.

وعلى ما يبدو، فإن الهدوء الذي شهدته العلاقات الألمانية - الفرنسية بعد ذلك جعل بسمارك يفكّر عام 1884 بالسعى للتوافق بين المصالح الفرنسية والإسبانية حول تقاسم النفوذ في المغرب⁽²⁾. كما سعى في 1884/1885، على هامش مؤتمر الاستعمار في برلين، لإخراج وفاق ألماني - فرنسي، واستخدامه ضد بريطانيا. لكن سقوط حكومة جول فري Jules Ferry في فرنسا نهاية آذار 1885، ومجيء فرسينيه Freycinet إلى السلطة، وهو الذي كان لا يشق بنيات بسمارك⁽³⁾ وسط دعوات الحرب ضد ألمانيا لوزير الحرب الفرنسي الجديد جورج بولونجي Georges Boulanger، إضافة إلى التقارب الفرنسي - الروسي⁽⁴⁾ - عطلت كل هذه الأمور هدوء العلاقات السابق بين الدولتين، وجعلت بسمارك يجدد تحالفاته مع إيطاليا والنمسا (1887)، ويوقع مع روسيا سراً «معاهدة الضمان» Reinsurance Treaty لتأمين حيادها في حال وقوع حرب ألمانية - فرنسية⁽⁵⁾. ومنذ ذلك الحين، أخذت ألمانيا تجاهر علينا بمعارضة السياسة الفرنسية في المغرب.

ولعل استدعاء فيير من طنجة عام 1885 وتعيين تستا Testa مكانه، وهو الذي خدم في السفارة الألمانية في الأستانة، كان يعبر عن الاتجاه الجديد في السياسة الألمانية نحو المغرب⁽⁶⁾. فقد أصبحت تقوية المغرب وقدراته العسكرية من خلال تزويده بالسلاح الألماني وإرسال الخبراء لتدريب جيشه، وبالتالي، إبعاد الفرنسيين

(1) هذا ما صرّح به الوزير الألماني المفوض في طنجة إلى زميله البريطاني ونقله الأخير إلى حكومته. F.O. 413/9 Kirby Green to Salisbury, no. 30, confidential, Tanger 24.2. 1887

(2) صبحي 30 و Miège IV p. 23.

(3) صبحي، ص ص 38 – 40.

Langer, op. cit, p. 376 f 379 f.

(4)

Langer, p. 393 f, 417 ff 423 ff, 486 f.

(5)

Guillen, op. cit. p 183 et no. 5.

(6)

عن المناصب العليا في البلاد، هدفاً سياسياً ألمانياً. وقد استخدمت ألمانيا مختلف الوسائل لمضايقة فرنسا هناك وتحجيمه. فكانت تزور سلطان المغرب بتقارير عن الأطعمة الفرنسية في بلاده ومساعي فرنسا لإقامة نظام مغربي بديل موالي لها، فضلاً عن تقارير حول تحركات الجيوش الفرنسية على الحدود الجزائرية - المغربية، أو عن مشروعات فرنسية في تلك المناطق (مشروع سكة الحديد الفرنسية عبر الصحراء)⁽¹⁾.

وفي ربيع عام 1888 بدا التقارب الألماني - المغربي واضحًا مع الحديث عن مشروع مؤتمر دولي حول المغرب. وفي العام التالي أرسل المغرب إلى برلين بعثة لتهنئة император وليم الثاني بجلوسه على العرش. وقد أبلغ وليم الثاني الحسن الأول، عبر بعثته، عن وقوف ألمانيا إلى جانبه عند الحاجة وأنه (أي الحسن الأول) «كياقوتة حمراء على قلبه وأنه يستطيع الاعتماد على مساعدته في الوقت الذي يحتاج إليه»⁽²⁾. كما أفهم الألمان سلطان المغرب أنهم «يعبرونه آذاناً صاغية في كل ما يتعلق برغباته ومصالحه المشروعة»⁽³⁾. وترافق مع توسيع ألمانيا لعلاقاتها السياسية بالمغرب تدعيمها لوضعها الاقتصادي في البلاد واستقرار وكالاتها ومؤسساتها هناك⁽⁴⁾، وعقدها معايدة تجارية معه عام 1890⁽⁵⁾.

وبالمقابل، عملت فرنسا على تخويف المخزن من الأطعمة الألمانية في المغرب وضخمت الشائعات عن مساعي ألمانيا للحصول على قاعدة بحرية في خليج عجرود أو الاستقرار في السوس بين وادي درعة ووادي نون⁽⁶⁾.

(1) يحيى، مرجع سابق، ج 3، ص ص 473 – 474 و476.

§ Documents Diplomatiques Francais (DDF), Ser. 1, T 7, no. 389, Patenôtre à Spuller, (2) Fez 29.5. 1889.

Die Grosse Politik der Europäischen Kabinette 1871-1914, Berlin 1924, Bd 8, (3) Tattenbach an das Auswärtige Amt § (AA), no 1943, Tanger 25. 12. 1891.

.235 – 233 Guillen, 369-418, 478 ff. (4)

(5) فارس، مرجع سابق، ص 112.

.235 DDF, Ser 1, no. 132, Férand à Gobbet, Tanger 31.5. 1888 (6)

خلاصة القول، حددت متطلبات سياسة بسمارك الأوروبية وعلاقته بفرنسا وكيفية تحرك الدبلوماسية الألمانية في شمال إفريقيا عموماً وفي المغرب خصوصاً. فتردى العلاقات الألمانية - الفرنسية منذ منتصف الثمانينات جعل بسمارك يسير في سياسة أكثر تشدداً غرضها إرباك الفرنسيين. وفي هذا الإطار، كان ربط المغرب بعلاقات دبلوماسية بالباب العالي، ومن خلال بعثات عسكرية عثمانية، يصب في مصلحة ألمانيا، إذ إنّ الوجود العثماني في شمال إفريقيا كان معناه من وجهة النظر الألمانية، مضائقه لفرنسا ولنفوذها في المنطقة. ولهذا، فسوف يتسم «تكتيك» بسمارك، منذ منتصف الثمانينات وحتى اعتزاله السياسة مطلع عام 1890، بالسعى لتقريب المغرب والدولة العثمانية إلى بعضهما، ولكن، في ضوء مستلزمات المصالح الألمانية أولاً وعلاقات ألمانيا بالدول الأوروبية وبخاصة فرنسا، وهو ما سنبحثه بعد قليل.

2 - التقارب العثماني - المغربي، الدبلوماسية الألمانية وردود الفعل الدولية

تعود المحاولات الأولى للتقارب العثماني - المغربي إلى مساعي غير ألمانية، سواء بمبادرة شخصية من السلطان العثماني عبد الحميد الثاني أو بوساطة دول أوروبية أخرى. ففي عام 1876 التقى السلطان عبد الحميد عقب جلوسه على العرش سي إبراهيم السنوسي، أحد تجار فاس وعلمائها ووكيل المغرب في مصر أثناء ترويج تجارتة في الدولة العثمانية. وإثر ذلك، اندلعت الحرب العثمانية - الروسية، وبدأ مصير السلطنة العثمانية على المحك. فانتهز السلطان المناسبة وحمل السنوسي رسالة إلى الحسن الأول⁽¹⁾ وصف فيها ما تتعرض له السلطنة من أخطار على يد القوى المسيحية. وختم عبد الحميد رسالته بدعوة الحسن الأول إلى التضامن الإسلامي مع السلطنة، «المؤمن للمؤمن كالبنيان يشد بعضه ببعض... فيجب علينا معاشر المسلمين كافة، الاتحاد والتعاضد والتناصر لدفع كيد المشركين وإبقاء شعائر الإسلام بين المؤمنين، وإنّ فعاقبة الأمور تؤول إلى محذور عظيم لا ينجو منه أحد من

. 188 F.O. 424/61, Horace White to Derby, no 92 Tanger 24. 9. 1877. (1) ومعريش، ص

ال المسلمين ولو كان في أقصى البلاد...»⁽¹⁾. فرد الحسن الأول برسالة لا تخلو من معاني الجامعة الإسلامية والتعاطف مع السلطنة العثمانية في محنتها والاعتراف بعد الحميد خليفة وإماماً للمسلمين. وأضاف الحسن مخاطباً عبد الحميد: «فاما ما شرحت من تمالك أهل الشرك، ونصبهم للMuslimين الغوائل والأشرك، ودعوتهم إليه من الاتحاد على دفاعهم والاشتباك، فما خلت - بحمد الله - ضمائرك من تلك النية، والتناصر في ذات الله عندنا غاية الأمانة، والسعى في جمع الكلمة متبعين على جميع أهل التوحيد...»⁽²⁾. ويبدو أنَّ السلطان العثماني أراد أن يكون لتحركه في اتجاه المغرب تأثير أعمق، فكلف شيخ الإسلام حسن خير الله بالكتابة في هذا المعنى إلى موسى بن أحمد، وزير السلطان المغربي، ومما جاء في رسالة شيخ الإسلام «...إنَّ مدار قوة الأمة المحمدية وصولتها علىسائر الملل الربدية إنما هو اتحاد جميع أفرادها الموجودة في كرة الأرض وتشابك الأيدي منها بالقبض ولا سيما عند تعاضد المشركين وقوة أعداء الدين كما نشاهد وتسمعونه مما لهم في هذا الزمان من الصولة الباهرة والجلوة والشدة القاهرة المؤدية بحسب المال إلى الفتك بجميع الأمة المحمدية من الأفراد وإن كانوا في أقصى البلاد...»⁽³⁾.

وعندما بقيت هذه الاتصالات في شكل تبادل رسائل الود من دون تحقيق شيء ملموس، وبعدما كانت الهزائم قد ألحقت بالسلطنة العثمانية على يد روسيا، وانشق عن مؤتمر برلين مقررات نزعت عن السلطنة ممتلكات لها في آسيا وأوروبا، سعى عبد الحميد إلى الاتصال مجدداً بالمغرب، ورأى أن يستخدم هذه المرة قنوات الدبلوماسية البريطانية بسبب علاقته بلاده والمغرب الجيدة بتلك الدولة آنذاك. ففي الوقت الذي كان فيه عبد الحميد يدعم بريطانيا في سياستها

(1) تاريخ الرسالة بالتقويم الهجري هو غرة ربيع الأول 1294، أنظر محمد المنوني، مظاهر يقظة المغرب الحديث، ج 1، بيروت 1985، ص ص 69 - 71.

(2) المنوني، ج 1، ص ص 71 - 74.

(3) ابن زيدان، اتحاف، ج 2، ص ص 360 - 362 و ing Nineteenth Century Africa, Cambridge 1976, p. 148.

الافغانية ضد روسيا، ويطلب من الأفغان باسم الجامعة الإسلامية التعاون معها⁽¹⁾، طلب الصدر الأعظم خير الدين باشا بال مقابل دعم بريطانيا لإقامة علاقات دبلوماسية مع المغرب، ولكي يرسل الأخير بعثة إلى الاستانة، بعدما كان الباب العالي قد أخذ زمام المبادرة عام 1877 بإرسال سي إبراهيم السنوسي إلى الحسن الأول⁽²⁾.

استجابت بريطانيا للطلب العثماني. وقام فنصلها في طنجة دروموند هاي Drummund Hay بالاتصال بالمخزن، وأبلغ ساليزبورى بأن المغرب يرحب بمبادرة السلطان العثماني بإقامة التمثيل الدبلوماسي بين الدولتين، إلا أن الوزير المغربي محمد برغش يرى أن بلاده لا تستطيع أن ترسل بعثة إلى الاستانة لأسباب مالية. ومع ذلك فلم يقنع هاي بهذه المسوغات، وعزا المسألة إلى حالة «الجفاء» بين المغاربة والثمانينيين لأسباب تتعلق بادعاء كل فريق بأحقيته بالخلافة⁽³⁾.

ووجدت هذه الاتصالات تعليقاً عليها في صحيفة «ثرات الفنون» ال بيروتية. فكتبت أن الحسن الأول بعث إلى عبد الحميد يطلب قبول سفير مغربي في الاستانة. وعلقت الصحيفة «... إن جامعة الدين توجب على سلطان مراكش أن يتقرب إلى الدولة العلية، غير أن السلطنة مع ذلك، بقيت بعيدة عنها... والجامعة الدينية توجب أن يكون سلطان مراكش سفير في دار السعادة لأحكام الألفة بين الدولتين»، وإن «محالفة مراكش للسلطنة «في الاحوال الحاضرة لا بد أن تكون فيها مصلحة للأمة الإسلامية»⁽⁴⁾.

وجاء احتلال فرنسا لتونس عام 1881 لييلور سلسلة من المعطيات تضافرت

(1) حول مسألة استخدام بريطانيا الجامعة الإسلامية لأغراضها السياسية أنظر Ram Lakhram Shukla, Britain, India and the Turkish Empire 1853-1882, New Delhi ect. 1973, pp. 132-151.

F.O. 424/77. Layard to Salisbury, no 1537, secret, Constantinople 16-12. 1878. (2)

F.O. 424/79, Hay to Salisbury, no 15, confidential, Tanger 6.2. 1879. (3)

.1880 / 10/11 (4) ثرات الفنون، السنة السادسة، عدد 301،

جميعها في مصلحة إقامة العلاقات الدبلوماسية بين الدولة العثمانية والمغرب. فقد دفعت نشاطات أورديغا في وضع شريف وزان سي عبد السلام تحت الحماية الفرنسية، فضلاً عن تصريحات فرنسية تدعو الحكومة الفرنسية إلى استكمال سيطرتها على المغرب أو تقسيمه بينها وبين بريطانيا⁽¹⁾ بالسلطان الحسن الأول أن يفكّر في التعاون مع العثمانيين للمحافظة على استقلاله⁽²⁾. أما السلطان عبد الحميد، فكان في العام الأول للاحتلال الفرنسي لتونس أظهر تصميماً على استعادة هذه البلد. كما سبب الاحتلال الفرنسي لتونس صدمة لمشاريع إيطاليا وإسبانيا الاستعمارية في شمال إفريقيا. فأخذت الدولتان تسعين إلى تقوية المغرب للوقوف في وجه الأطامع الفرنسية، ورأى أن إقامة علاقات دبلوماسية بين الآستانة ومراكش يمكن أن تشکل مواجهة لفرنسا، وتمكن وقوع المغرب تحت الحماية الفرنسية⁽³⁾. أما بريطانيا فكانت تريد المحافظة على الوضع الراهن في المغرب وعلى تقدم تجاراتها. لذلك كانت قلقة من محاولات فرنسا وضع هذه الدولة تحت حمايتها⁽⁴⁾.

وهكذا تشجع السلطان الحسن الاول بهذا الجو الدولي المعادي لفرنسا، وقرر أن يجدد علاقاته بالباب العالي، ويعمل على الاستفادة من خبرة العثمانيين ورجالهم. فوجه في عام 1882 وفداً برئاسة الوزير بريشة التطوانى إلى الآستانة، التي رحب به واستقبلته بحفاوة بالغة. وتم الاتفاق على إقامة التمثيل الدبلوماسي بين البلدين. فرشحت الدولة العثمانية الأمير محبي الدين بن الأمير عبد القادر الجزائري كممثل لها في طنجة، فيما رشح المغرب سي إبراهيم السنوسي السالف الذكر ممثلاً له في الآستانة⁽⁵⁾.

(1) معريش، ص ص 218 - 221 و 227 حاشية 2.

(2) Guillen, op.cit, pp. 106-107; Miége, op. cit. IV, p. 150, 182.

(3) معريش، ص 191 و 5,6. Miége, IV, p. 174 et nos.

(4) معريش، ص 221 و 226.

(5) المتنوي ج 1، ص ص 66 - 67 والقاسي حرکات، ص 87 - 88.

وعلى ما يبدو، فقد علم سفير فرنسا في الأستانة بمضمون الاتفاق العثماني - المغربي، فأبلغ حكومته بالأمر، التي سارعت إلى تنشيط دبلوماسيتها قصد إغراء دول معاهدة مدرید للوقوف في وجه هذا التقارب الإسلامي⁽¹⁾. ويبدو أنها كانت أكثر نجاحاً في تحركها تجاه المغرب. فلم يستطع الحسن الأول الصمود أمام ضغوطاتها، فأرجأ المشروع.

وفيما وجد مشروع إقامة علاقات دبلوماسية بين الدولة العثمانية والمغرب الأقصى حتى متتصف الثمانينات أقنية دبلوماسية بريطانية وإيطالية واسبانية، فإن عام 1885 يعتبر نقطة تحول في السياسة الألمانية تجاه المغرب، وبالتالي تجاه التقارب العثماني - المغربي. وبعد موافق بسمارك المؤيدة لسياسة فرنسية توسيعية في شمال إفريقيا وتوجيهه إشارات إلى الفرنسيين توحّي بعدم اكترا ث بلاده بالمغرب وأن جل ما تريده هناك سياسة اقتصادية، اتجهت السياسة الألمانية مع تردي العلاقات الألمانية - الفرنسية وولوج ألمانيا طريق الاستعمار، إلى مناهضة فرنسا في المغرب. وجاء إرسال تستا من الأستانة إلى طنجة، وهو الخبر في السياسة العثمانية، يعبر عن سياسة برلين الجديدة تجاه المغرب.

وخلال عمله في الأستانة كان تستا يرى أن ألمانيا يمكنها أن تستفيد من قوة الجامعة الإسلامية والجمع بين أقوى قوتين إسلاميتين (السلطنة العثمانية والمغرب)، والحصول، وبالتالي، على نفوذ في المغرب ومناهضة السياسة الفرنسية هناك. فأي تقارب عثماني - مغربي كان سيساعد على دفع المغرب في طريق الإصلاحات وتنمية نفسه من خلال خبراء عثمانيين يتلقون المشورة من ألمانيا ويضعون حداً للمؤسسات الفرنسية، ومنها بعثة التدريب العسكرية الفرنسية. وقد أيدت إسبانيا وإيطاليا سياسة تستا هذه لأنها تضع حداً للنفوذ الفرنسي في المغرب، فيما شجّعتها بريطانيا «بصمت»⁽²⁾. وقد حظيت مخطّطات تستا بموافقة بسمارك.

(1) الفاسي، ص 88 ومعريش، ص 190.

Guillen, p. 183, no 5; Miège IV, 175 et no 5

(2)

وفي مطلع عام 1885 استطاع تستا أن يحصل على موافقة بريطانيا وإسبانيا وإيطاليا على مشروع تقارب عثماني - مغربي يتوج بإقامة التمثيل الدبلوماسي بين الدولتين⁽¹⁾. وبمسمى منه تقل مبعوث يدعى أبو طالب بين الآستانة ومراكش في مهمة بين عبد الحميد الثاني والحسن الأول. وفيما يذكر ميياخ أن المخزن أرسل أبو طالب إلى الآستانة في نيسان عام 1885 وعاد منها في كانون الأول من العام نفسه، وأن عبد الحميد استقبله «ببرودة زائدة»، وكذلك خير الدين باشا وظاهر المدني وقيادات من أنصار الجامعة الإسلامية⁽²⁾، يذكر غويان أن المدعي أبو طالب استطاع خلال وجوده في الآستانة وبواسطة المستكشف الألماني لينز Lenz أن يستحصل من رادوفتيز Radowitz، السفير الألماني في الآستانة، على رسالة توصية لمقابلة السلطان العثماني. ويضيف هذا المصدر أن أبو طالب استطاع أن يقنع السلطان عبد الحميد أن له نفوذاً كبيراً في المغرب، وأن سلطان المغرب يرغب في تجديد الروابط بالسلطنة العثمانية، وأنه مكلف بذلك. وتبعاً لرواية غويان، فقد وصل أبو طالب إلى طنجة في كانون الأول عام 1885، وذهب إلى مراكش، وطلب مقابلة الحسن الأول على أنه يحمل رسالة شفهية إليه من السلطان العثماني. لكنَّ الحسن رفض مقابلته وغادر المغرب في 22 شباط 1886⁽³⁾ بعدما قابل تستا.

ومن سياق الروايتين تبقى هناك حلقات مفقودة. هل كان أبو طالب مبعوثاً من قبل الحسن الأول أو من قبل السلطان العثماني، أو لم يكن مبعوثاً لأي منهما. وهل كان يعمل لحسابه الخاص أو لحساب جهة أخرى؟ هل غادر مراكش إلى الآستانة وعرض خدماته على عبد الحميد بواسطة السفير الألماني مدعياً من دون سند خططي أنه مقرب من الحسن الأول وأن الأخير يريد تجديد علاقاته بالباب العالي، وهل يُعقل أن يرسل عبد الحميد رسالة شفهية إلى سلطان المغرب مع شخص غير معروف في الآستانة؟ وعلى الرغم من أننا لم نعثر في الأرشيف

(1) معريش، 191

(2) Miège IV, p. 175. والحوائي 10 و 11 من الصفحة نفسها.

Guillen pp. 182-183, et no. 4 p. 182, no. 1 p. 183.

(3)

الألماني على ما يؤكد علاقة ألمانيا ببعثة أبي طالب، إلا أننا نشتّم أن الدبلوماسيين الألمان كانوا وراء ذلك. وإنما توسط المستكشف ليتز لأبي طالب لدى رادوفيتز، ولماذا حمل أبو طالب رسالة توصية من السفير الألماني إلى السلطان العثماني، ولماذا قابل أبو طالب تستا خلال وجوده في مراكش؟ هذه التساؤلات جعلت غويان يعتقد أنَّ مسألة أبي طالب مكيدة من صنع تستا نفسه للتقرير بين السلطنة العثمانية والمغرب⁽¹⁾. ونحن نشارك غويان رأيه هنا استناداً إلى وثيقة ألمانية تعود إلى مطلع عام 1888⁽²⁾ ذُكر فيها أنَّ سلطان المغرب طلب من فيبر في أوائل العام 1885 أن تتوسط بلاده بين المغرب والسلطنة العثمانية لكي تقوم مراكش بإرسال بعثة إلى الآستانة. لكن فيبر أبلغ السلطان يومها، ويدون علم الخارجية الألمانية، أنَّ عليه الاتصال رسميًا بالامبراطور وليم الأول لأجل ذلك. عندها عدل الحسن الأول عن الفكرة. وكما نعلم، فقد حلَّ تستا في أثناء ذلك محلَّ فيبر في مفوَضية ألمانيا بطنجة، مما يحملنا على الاعتقاد أنَّ تستا أراد، وهو من أنصار استغلال الجامعة الإسلامية بين السلطنة والمغرب لمصلحة بلاده، أن يصحح الخطأ الذي وقع فيه فيبر ويأخذ زمام المبادرة بإرسال أبي طالب إلى الآستانة وإيهام عبد الحميد أنه مبعوث من قبل الحسن الأول. لكن عبد الحميد شكَّ في مصداقية أبي طالب ولم يحمله رسالة إلى سلطان المغرب. فاستمر أبو طالب في خطته وحضر إلى مراكش لتسليم الحسن الأول الرسالة الشفهية من عبد الحميد. وهذه المكيدة لم تنطل على سلطان المغرب، فرفض مقابلته. وفي تموز 1886 وصل إلى مراكش مبعوث من قبل السلطان عبد الحميد ومن ضمن مهامه الاستفسار على حقيقة أبي طالب⁽³⁾. كل هذه الواقع تؤكِّد أنَّ الدبلوماسية الألمانية، على الأقل من دون علم الخارجية في برلين، كانت وراء بعثة أبي طالب.

وسواء أكان أبو طالب مبعوثاً من عبد الحميد أو من سلطان المغرب،

Guillen 183, no. 3

(1)

PAAA, Türkei 173, Bd 1, AA an Bismarck, no. 2, A 941 Berlin 23.1. 1888

(2)

Guillen 184 et no. 3; Miège IV 176.

(3)

أو لم يكن كذلك، فقد سارعت الدبلوماسية الفرنسية لإحباط مشروع التقارب العثماني - المغربي. فقام فيرو، الوزير الفرنسي المفوض في طنجة، بتخويف الحسن الأول من مخططات العثمانيين والأتمان على بلاده⁽¹⁾.

وفي نيسان عام 1886، وبعدما أشارت إسبانيا على الباب العالي بإقامة مفوضية له في طنجة وإرسال بعثة عسكرية إلى المغرب «لأجل التصدي لمطامع فرنسا»⁽²⁾، شاور الباب العالي بسمارك بشأن ذلك. فدعم المستشار الألماني المشروع بحرارة وأصرّ على ضرورة أن تنسق ألمانيا والسلطنة العثمانية سياستهما، وتوسيعاً نفوذهما في المغرب على حساب فرنسا⁽³⁾.

وكان بسمارك مهتماً بـالـأ يضعف مركز عبد الحميد الإسلامي في أعقاب سقوط تونس ومصر بأيدي الفرنسيين والإنجليز⁽⁴⁾. وبتحول شمال إفريقيا إلى مسرح للجمعيات السرية والطرق الصوفية في ضوء نمو تيار الجامعة الإسلامية في مناطق كثيرة من إفريقيا⁽⁵⁾، كان بسمارك يريد أن يستخدم نفوذ عبد الحميد كخلفية في سبيل تسهيل مشاريع بلاده الاستعمارية في إفريقيا الإسلامية ومناهضة فرنسا في شمال إفريقيا⁽⁶⁾. فكتب إلى سفيره في الأستانة يقول «إنَّ حركة تعصب إسلامي تجد أرضية خصبة بين السكان في شمال إفريقيا، وهي موجهة ضد الأجانب، وإنَّه من المفيد في ضوء هذه الظروف أن يستخدم السلطان (العثماني) نفوذه كخلفية للتأكيد على الحكماء المعترفين بسلطته الدينية

Guillen 183.

(1)

«Pour contenir les visées de la France», Guillen 183;

(2)

وقارن: Green, French Islamic, p. 14.

(3)

محمد مصطفى صنفوت، موقف ألمانيا إزاء المسألة المصرية 1876 – 1914، في «المجلة التاريخية المصرية». 2 / 1 (1948)، ص 106 – 107.

(4) صبحي مرجع سابق، ص 58 – 59.

Panislamism and the Caliphate, Times 19.1.1882, p. 8. (6)

والدنيوية تسهيل نشاطات التجار والرجالات الألمان»⁽¹⁾. ومقابل ذلك، كان بسمارك على استعداد لأن يقف إلى جانب السلطنة العثمانية ويدعمها في الحفاظ على ممتلكاتها في أوروبا وخارجها، وأن يدعمها في مجالات أخرى⁽²⁾.

وقد راقت «سياسة تبادل الخدمات» السلطان العثماني، فأبدى استعداده لتسهيل تغلغل الألمان في زنجبار من خلال اتصاله بسلطانها⁽³⁾، وكذلك بالملك والإمارات الإسلامية في السنغال والنيجر والكامرون. وأبلغ السلطان رادوفيتش أنه يعزم إرسال بعثة إلى المغرب، وأن إقامة مفوضة عثمانية هناك ستخدم مخططات ألمانيا، إذ ستتمكن المبعوثين العثمانيين في المغرب الاتصال من هناك بالمناطق الإسلامية في إفريقيا⁽⁴⁾.

قابل بسمارك «اندفاع» عبد الحميد «تبادل الخدمات» واستعداده لركوب الدبلوماسية الألمانية لأجل مشاريعه في المغرب بتحفظ شديد. فهو لم يكن يريد أن يقف وراء مخططات عبد الحميد في المغرب، وجلل ما أراده أن يستغل السلطان العثماني ويستفيد من نفوذه الإسلامي للتغلغل في زنجبار ومناطق إسلامية أخرى (الكامرون.. توغولاند)، فضلاً عن تحسين علاقات ألمانيا بالطريقة السنوسية⁽⁵⁾. كذلك استغرب بسمارك كيف يمكن لعبد الحميد

Archiv Potsdam § (AP), AA, Kolonialabteilung § (KA), AI, Stellung des Sultans der Türkei zu den deutschen Unternehmen in Ost-Afrika-1866-1886, Bismarck an Radowitz, no. 2601, A 4584, Berlin 28.4. 1886. (1)

AP, AA, KA, Bismarck an Radowitz, no. 2601, A 4584, Berlin 28.4. 1886. (2)

(3) يحتفظ المؤلف بصورة عن رسالة السلطان العثماني إلى سلطان زنجبار ينشده فيها باسم الجامعة الإسلامية التي تربطهما معاً أن يسهل نشاطات الألمان في بلاده، وهي باللغة العربية. تاريخ الرسالة 20 أيلول 1886، انظر AP, AA, KA, Stellung, Radowitz an Bismarck, no. 249, A 13851, Pera 10.11.1886.

AP, AA, KA, Stellung, Radowitz an Bismarck, no. 140 Pera 15.6. 1886. (4)

(5) الوثيقة السابقة.

أن يخدم من المغرب مخطوطات ألمانيا في الكامرون⁽¹⁾. ولهذا بعث المستشار الألماني إلى رادوفيتس يطلب إليه تجنب أية خطوات للتقرير بين السلطنة العثمانية والمغرب «لأن هذا سيسبب إزعاجاً لإسبانيا وفرنسا»⁽²⁾. وطلب من سفيره ملاحقة مسألة اتصال السلطان العثماني بسلطان زنجبار «لأن هذا ما يهم ألمانيا»⁽³⁾. والسؤال الذي يطرح نفسه هنا: لماذا قرر بسمارك فجأة أن يأخذ بعين الاعتبار مصالح إسبانيا وفرنسا، وما هو سبب هذا التبدل السريع في موقفه من السلطنة العثمانية بمقابلة «خدماتها بخدمات»؟

كانت «المسألة المغربية» تدخل في توازنات بسمارك الأوروبية. ففي ذلك العام (1886) كانت إسبانيا العاقدة على فرنسا بخصوص المغرب تسعى جاهدةً لربط نفسها بالأحلاف. ووجدت أن الانضمام إلى «التحالف الثلاثي» الذي يضم ألمانيا والنمسا وإيطاليا سوف يساعدها على إفساد خطط فرنسا في المغرب. ولكن بسمارك وجد أنّ وضع إسبانيا غير مستقر، واقتصر عليها الدخول في تحالف سري مع إيطاليا، وتكون بذلك مرتبطة بطريقة غير مباشرة بالتحالف الثلاثي⁽⁴⁾. ولهذا كان يهم بسمارك، في تلك المرحلة، ألا تُمارس دبلوماسية ألمانية تجاه المغرب قد تفسّر في غير محلّها في مدريد، وتؤثر وبالتالي في مفاوضات التحالف الإسباني - الإيطالي. كما كان بسمارك يخشى من أي استفزاز ألماني لفرنسا في المغرب أو خارجه من أن يشعل نار الحرب التي كان يهدّد بها بولونجيه⁽⁵⁾.

ومع ذلك، وصل إلى مراكش في النصف الثاني من عام 1886 وبمسمى من تستأثر عثماني جزائي الأصل هو على بك في مهمة سرية. وكانت مهمته

PAAA, R 14613, Acta betr. die Muhamedaner in Afrika, Bismarck an Radowitz, no. 5, (1)
zu A 7729 Berlin 14.7. 1886.

AP, AA, KA, Stellung, Bismarck, A an Radowitz, no. 188 zu 7729/8495/4185, Berlin (2)
15.7. 1886.

(3) الوثيقة السابقة.

(4) صبحي، مرجع سابق، ص 63

Langer, p. 379 f. (5)

تتحصر في شقين: التأكيد من كون أبي طالب السالف الذكر مبعوثاً بالفعل للحسن الأول إلى البلاط العثماني، وتقديم عرض عثماني إلى المخزن في إعادة تنظيم الجيش المغربي، وأن تحلّ بعثة عسكرية عثمانية محلّ البعثة الفرنسية⁽¹⁾. وقد اعتقد فيرو أن بعثة علي بك ليست بعيدة عن مخططات ألمانيا، وأن هدفها هو قلب نفوذ بلاده في المغرب⁽²⁾. فسارع إلى تخويف السلطان المغربي، مبيناً له مخاطر العثمانيين على بلاده. واستخدم في ذلك عملاء للمفوضية الفرنسية في طنجة وأصدقاء مخلصين له للتأثير في الحسن الأول، ومنهم أحمد بن سودة، مستشار السلطان للشؤون الدينية، الذي قدم إلى السلطان مذكرة سرية جداً حول الموضوع⁽³⁾. فخاف الحسن الأول من الاعيب تستا ورفض مقابله علي بك. كما اتهم السلطان المغربي تستا بمحاولة التأثير في بعض أقاربه الذين غادروا البلاد للإقامة في الآستانة والاتصال بظافر المدنى⁽⁴⁾.

وقد عزا تستا فشل البعثة إلى الخلافات الدينية بين المغرب والسلطنة. فالحسن الأول، كونه من الأشراف، كان يعتزّ بحسبه ونسبه، ويعتبر نفسه أسمى من السلاطين العثمانيين⁽⁵⁾. لكن عبد الحميد قلل من أهمية الخلافات الدينية هذه، وقال: «دعوا المسألة الدينية جانبًا. إن تركيا والمغرب دولتان إسلاميتان كبيرتان ومن مصلحتهما إقامة علاقات دبلوماسية»⁽⁶⁾.

وبعد شهور عدة على هذا الإخفاق، عاد الباب العالي يلحّ على برلين في القيام بمبادرة جديدة، وطلب أن يقوم تستا بجس نبض السلطان المغربي مؤكداً على أهمية ذلك سياسياً لأجل «البقاء على مقربة من الأحداث الجارية» في شمال

Guillen 184 et no. 3; Miège IV, p. 176.

(1)

Guillen 184, et no. 3.

(2)

Miège IV 176 et no. 3.

(3)

Miège IV 176 et no. 5.

(4)

(5) يحيى، مرجع سابق، ج 3، 474 – 475.

Guillen 183, no. 2.

(6)

إفريقيا⁽¹⁾. ويبدو أن بسمارك انزعج من علاقة ستا بالأسنانة، فنقله من مركزه نهاية العام 1886 وعهد بشؤون المفوضية إلى سلدرن Saldern، مستشار المفوضية السابق (Legationsrat). وفي أثناء ذلك، قبل بسمارك أن يقوم سلدرن بتسليم وزير الخارجية المغربية كتاباً من محمد سعيد البasha، وزير الخارجية العثمانية، يحوي طلباً عثمانياً لإقامة مفوضية في طنجة. وقامت السفارة الألمانية في الأسنانة بنقل الكتاب، الذي حمل تاريخ 15 ربيع الثاني 1304، إلى سلدرن بتاريخ 17/1/1887⁽²⁾. وقد طلب محمد سعيد باشا أن يقوم سلدرن بتسليم الكتاب شخصياً إلى وزير الخارجية المغربية لكي لا يعلم الفرنسيون عنه شيئاً⁽³⁾. وفي الوقت نفسه، قامت الخارجية الألمانية بإبلاغ وزيرها في طنجة بـالـأـيـادـيـةـ الـأـمـلـيـةـ فـرـنـسـاـ، وأن يمارس أقصى درجات التحفظ في سلوكه السياسي⁽⁴⁾.

وفي 9 شباط سلم الوزير الألماني الكتاب العثماني إلى وزير الخارجية المغربية، ومما جاء فيه، «... إنه لما كان تأييد وتزييد الحب والوداد وتأييد المصالحة والاتحاد الجاريين بالطبع فيما بين الدولة العلية وحكومة فاس الفخيمة ووقاية منافع الطرفين هو قصارى مرغوب السلطنة السنوية وجل مبتغاها وكان الحصول على هذا المقصد موقوفاً على أن يكون لكل من الحكومتين الفخيمتين سفير في عاصمة الأخرى ليكونوا واسطة لتبلیغ أفكار الحكومتين الفخيمتين ونواياهما الخالصة ولا مراء بأن شهامة حكمدار فاس الأفخم سيتكرم بالاشتراك مع الدولة العلية بما عندها من خالص الفكر والنية بتشييد

PAAA, Türkei 173, Bd 1, Testa an Bismarck, no. 2, A 11440, Tanger 5. 10.1886. (1)

و Guillen 184 et no. 4.

PAAA, Türkei 173, Bd I, Radowitz an Bismarck, no 11, A 795, Pera 17.1. 1887; (2)

Saldern an Bismarck, no 21, A 2236, Tanger 15.2. 1887.

PAAA, Türkei 173, Bd, 1, Radowitz an Bismarck, no 46, A 2743, Pera 28.2. 1887. (3)

(4) هذا ما نقله الوزير البريطاني المفوض في طنجة إلى حكومته عن سلدرن، F.O. 413/9,

Green to Salisbury, no. 3, confidential, Tanger, 24.2. 1887.

أُسس المخادنة والمصافحة وتأييد بنيان المصالحة والمناسبات وبما أن السلطنة السنية ترغب في تشكيل هيئة سفارة في طنجة مركز الحكمدارية الفخيمة الفاسية فالمنتمنى إذا صرف جل الهمم العلية باستحصال موافقة حضرة الحكمدار المشار إليه بحصول هذا المطلب المؤدي لتأييد دعامة المصافحة وتشييد أركان الصلات فيما بين الحكومتين . . .⁽¹⁾

وفي أثناء انتظار الباب العالي الرد المغربي عبر الأقنية الدبلوماسية الألمانية والذي تأخر حتى حزيران عام 1888، حضر إلى مراكش عبد الله السنوسي، شقيق إبراهيم السنوسي صاحب بعثة عام 1877، مبعوثاً من طرف الشيخ ظافر المدني⁽²⁾. وقد استقبل بفتور من قبل الحسن الأول. وظهر أن السلطان المغربي كان يخشى نفوذ السنوسية أكثر من خشية نفوذ السلطان العثماني، إذ كان هؤلاء من المغاربة ومن الأشراف ويترعون بالحركة التي كانت تحارب الاستعمار في شمال إفريقيا وتمدد نفوذها إلى قلب القارة⁽³⁾. كما قام الباب العالي، خلال ذلك، بالإسراع في خطواته لاختيار ممثله المقرب في طنجة. فوق الاختيار مبدئياً على أحد اثنين، وهما على فخرى بك، حاكم نابلس السابق، وعلى شمس الدين أفندي، أحد أقرباء السلطان العثماني والذي كان مقرراً له أن يترأس الوفد العثماني إلى مؤتمر مدرید عام 1888⁽⁴⁾.

وعندما طال انتظار الرد المغربي، أجرى الوزير الألماني المفوض في طنجة اتصالات مع المخزن وأبلغ بسمارك أن الوزير غريط يتحجج تارةً بأن الحسن الأول مشغول في حملة عسكرية في السوس، وطوراً بمرض السلطان. واعتبر هذا

(1) نص الرسالة كاملة في عبد الرحمن ابن زيدان، إتحاف إعلام الناس بجمال أخبار حاضرة مكتناس، ج 2، ط 2، الرباط 1990، ص 359 – 360.

(2) معريش، ص 192 – 193.

(3) راجع كتاب محمد فؤاد شكري، السنوسية دين ودولة، القاهرة 1948.

PAAA, Türkei 173, Bd 1, Saldern an Bismarck, no. 51, A 5241, Tanger 19.4. 1887; (4)

Radowitz an Bismarck, no. 94, A 5693, Pera 2.5. 1887; Travers an Bismarck, no 187, A

297, Tanger 31.12. 1887; F.O. 78/4098, vol 2, White to Salisbury, no. 42, Pera 3.2. 1888.

السلوك المغربي «خرقاً للمراعاة الواجبة تجاه الحكومة القيقيرية» الألمانية «ويمس الباب العالي بشكل مشبوه». وختم أن المسألة كلها هي مكيدة أجنبية⁽¹⁾، وأنها من صنع فرنسا، بهدف الإساءة إلى العلاقات الألمانية - العثمانية «لإظهار عجز ألمانيا أمام العثمانيين»⁽²⁾. ثم ما لبث الوزير الألماني أن أضاف إيطاليا إلى لائحة الدول التي تناهض الدبلوماسية الألمانية في المغرب، وأن عدم إجابة السلطان المغربي على الكتاب العثماني يعود إلى مؤامرة دبرها سكوفاسكو Scovasso، الوزير الإيطالي المفوض في طنجة، الذي توفي مؤخراً⁽³⁾.

لقد سبب إلحاح الباب العالي على الخارجية الألمانية لاستعجال الجواب ومتابعة المفوضية الألمانية في طنجة المسألة عن قرب انزعاج بسمارك، الذي رفض اقتراح ترافيرز في إرسال منصور ملحمة، ترجمان القنصلية، إلى الحسن الأول للسؤال عن الرد. كما لم يشاً بسمارك أن يُمارس ضغطاً على سلطان المغرب متسائلاً «ما هي مصلحتنا من وراء ذلك؟»⁽⁴⁾ فقد كان المستشار الألماني يوافق على سياسة غير مباشرة معادية لفرنسا، ولكن ليس ضد إيطاليا التي كان قد جدد معها «التحالف الثلاثي» مطلع عام 1887، وأضاف: « علينا آلاً نضايق إيطاليا هناك»⁽⁵⁾ (المغرب).

وما لبث التقارير الدبلوماسية أن انهالت على الخارجية الألمانية لتكتشف أن دولاً أخرى كبريطانيا وإسبانيا متورطة هي الأخرى في العمل ضد الدبلوماسية الألمانية في المغرب. فكتب ترافيرز يقول «إن فرنسا وبريطانيا وإيطاليا

PAAA, Türkei 173, Bd 1, Travers an Bismarck, no. 173, A 15929, Tanger 16.12. 1887. (1)

PAAA, Türkei 173, Bd 1, AA an Bismarck, no 2, A 941, Berlin 23.1. 1888. (2)

PAAA, Türkei 173, Bd. 1, Travers an Bismarck, no. 20, A 2763, Tanger 29.2. 1888; AA (3)
an Bismarck, A 2825, Berlin 7.3. 1888.

«Quel intérêt y avons-nous?», Guillen, p. 187 (4)
ملحمة بزيارة المخزن والسؤال عن الرد.

«Antiitalienische (Politik) nicht! Wir wollen Italien dort nicht genieren» Guillen, p. 187 (5)
no. 3.

وإسبانيا نصحت سلطان المغرب بالبقاء بعيداً عن تركيا وأفهمته أن السلطان عبد الحميد الثاني يريد أن يستغلة مالياً في حال قيام حرب عثمانية أوروبية جديدة ويريد أيضاً أن يفرض حمايته على المغرب إلى أن يحين الوقت المناسب ويعلن نفسه سلطاناً عليه⁽¹⁾.

وفي نهاية أيار بعث فيرو إلى الخارجية الفرنسية يبلغها أن الحسن الأول أبلغ الدولة العثمانية رفضه إقامة تمثيل دبلوماسي عثماني في مراكش⁽²⁾. وبعد أسبوع بعثت الخارجية المغربية بكتابين، الأول إلى الباب العالي والثاني إلى المفوضية الألمانية في طنجة، تعلماها بهذا القرار. وسُوّغ المغرب للعثمانيين سبب رفضه أن ما يجمع المغرب والسلطنة من الأخوة والاتحاد باسم الجامعة الإسلامية هو أكبر من إقامة علاقات دبلوماسية بينهما، وأن إقامة مثل هذه العلاقات لا تكون بين البلدان الإسلامية. وجاء في رد الخارجية المغربية أن «... نعمه هذه الأخوة (بين المغاربة والعثمانيين) لا يقبل حكمها التشكيك. ولا يطرق مرکبه (الاتحاد الإسلامي) تفكيك. فلا داعي لتنزيل جانبها منزلة ملل الاختلاف حتى تحتاج لنصب وسائل تمهيد الائتلاف ولتفهيم القواعد والقوانين والأعراف لأن من المقرر المعلوم أن المقتضي لذلك هو ضرورة المعاملات المتوقفة على المفاوضة بين الأجناس المحتاجة لبيان الاصطلاحات واللغات وذلك منتف في أهل الملة الإسلامية والأخوة الإيمانية لاتحاد جميعهم في أصول الأحكام والأعراف الشرعية واتفاقهم في سلوك المساعي الصالحة على متابعة السيرة السنوية...»⁽³⁾.

أما الرسالة الثانية التي سلمت إلى المفوضية الألمانية في طنجة، فجاءت

PAAA, Türkei 173, Bd 2, Travers an Bismarck, no. 48 A 5906, Tanger 14.5.88; Bd 2, (1)
Travers an Bismarck, no. 54, A 6369, Tanger 24.5.88; Bd 2, Waldhausen an Bismarck,
no. 71, A 8081, Tanger 24.6.1888.

DDF, Ser, 1, T. 7, Féraud à Goblet, no. 132, Tanger 31.5.1888 (2)

ابن زيدان إتحاف، ج 2، ص 360 و 60, A 7042, Tanger 5.6.1888. (3)

معبرة عن الضغوطات التي تعرض لها سلطان المغرب بشأن العلاقات بالدولة العثمانية. فقد برر الوزير المغربي سبب امتناع بلاده عن إقامة العلاقات الدبلوماسية بـ«أن الوقت والحال لم يقضيا ما أشرتم إليه لعلل شرحت للترجمان المذكور (منصور ملحمة)، ويُبَيِّنُ له بياناً كافياً، وأهل مكة أدرى بشعابها»⁽¹⁾. ومن الطبيعي أن الوزير غريط كان يغمز من قناة فرنسا التي وقفت منذ البداية ضد المشروع.

وما أن وصل الرد المغربي إلى الخارجية الألمانية حتى سارعت برلين إلى استفسار العواصم الأوروبية عن موقفها. ولكن لندن وروما، اللتين لم تشاءا الإفصاح في تلك المرحلة عن نياتهما الحقيقة من مشروع العلاقات العثمانية - المغربية، نفتا تورطهما⁽²⁾. أما باريس التي لم تأسّلها برلين بالطبع عن موقفها، فلم تكن تخشى البعثة العثمانية بقدر ما تخشى التغلغل الألماني في المغرب. فمنذ تعيين تاتنباخ Tattenbach مفوضاً ألمانياً في طنجة عام 1889، وعقده في العام التالي للمعايدة التجارية بين بلاده والمغرب، وما أشيع عن مساعي ألمانيا للحصول من المغرب على امتياز يمنحها خليج عجروف ومنطقة في السوس قرب وادي درعة، بدأ الفرنسيون يشعرون بجدية المنافسة الألمانية. فحاولوا الالتفاف على المخزن بتأكيد صداقتهم للسلطان المغربي. فأكيد باتينوتر Patenôtre، الوزير الفرنسي في طنجة، للسلطان المغربي أنه «يستطيع أن يعتمد على فرنسا بالأفعال وليس بالأقوال»⁽³⁾. وفي الوقت نفسه شنت الصحف الفرنسية هجوماً على عبد الحميد، وأثارت الشبهات حول نياته

(1) وثيقة باللغة الفرنسية عثرنا عليها في أرشيف بون، راجع الرسالة كاملة في ملحق المقالة. PAAA, Türkei 173, Bd 2, Anlage zu Bericht A 65, Tanger 10.6. 1888.

PAAA, Türkei 173, Bd 2, Hatzfeldt an Bismarck, no. 179, A 7205, London 13.6.1888; (2) Bd 2, Solms an Bismarck, no. 222, A 7952, Rom 26.6. 1888.

«Sa Majesté chérifienne pourrait se convaincre non seulement par nos paroles, mais par (3) nos actes, des sentiments amicaux à l'égard du Maroc». DDF, Ser 1, T. 7, Patenôtre à Spuller, no. 389, Fez 29.5.89.

المبيتة تجاه المغرب، ودعته إلى التوقف عن «تسويد وجهه من جراء ألمانيا»⁽¹⁾.

ومن دون أي فهم حقيقي لما يجري على أرض المغرب من صراعات امبريالية وعلاقتها بالتوازن الأوروبي، فقد أصر الباب العالي على الاستمرار في خوض مشروع العلاقات بالمغرب، بعد ما اعتقد أن بريطانيا وإيطاليا لا تعارضنه. فسارع وزير الخارجية العثمانية وأبلغ رادوفيز أن عبد الحميد قرر منح سلطان المغربوساماً، لكي يبادر الأخير إلى إرسال بعثة إلى الآستانة. كما طلب معرفة حقيقة موقف بريطانيا من المسألة⁽²⁾.

و قبل أن يصله الرد الألماني، قام الباب العالي بإرسال سنوسي آخر إلى الحسن الأول هو محمد الوزاني وسط ترحيب الصحف العربية والعثمانية التي ركزت على الفوائد الدينية والتجارية التي يجنيها البلدان من وراء إقامة العلاقات الدبلوماسية⁽³⁾. وقام الشريف المغربي الدرقاوي بحلقة الاتصال بالمبوعث السنوسي⁽⁴⁾.

ومنذ نهاية كانون الثاني عام 1890 بدأت التقارير تصل برلين بأن بريطانيا وإيطاليا وفرنسا ترفض إقامة العلاقات بين الآستانة ومراكش. ففصل بريطانيا في طنجة رأى أن الحسن الأول لن يستجيب لدعوة عبد الحميد بإقامة العلاقات الدبلوماسية بينهما، وأن أي سلوك في هذا الطريق سوف يفسر على أنه اعتراف منه بالسلطان العثماني خليفة⁽⁵⁾. وأضاف، أن سلطان المغرب يعتبر نفسه الخليفة الشرعي وينظر إلى عبد الحميد «كأدنى مستوى منه ويلقبه... بالخليفة البيزنطي»⁽⁶⁾. واعتبر أن إقامة بعثة عثمانية في مراكش

PAAA Türkei 174, Radowitz an Bismarck, no. 93, A 7145, Pera 13.3.1889. (1)

PAAA 173, Bd 2 Said Pasha an Radowitz, A 7672 (1) 19.12.1889; Bd 2, Bismarck an (2)

Hatzfeldt no. 38, A 17676, vertraulich, Berlin 11.1.1890.

معريش 194 و PAAA Türkei 173, Bd 2, Ambasciata d'Italia à AA, A 7142 9. 6. 1890. (3)

Miège IV 179, no. 1 (4)

PAAA Türkei 173, Bd 2, Hatzfeldt an Bismarck, no. 52, A 1369, London 27.11.1890. (5)

= «As his inferior and styles him... as the Byzantine Caliph», F.O.78/4417, Ford to (6)

لا لزوم له بسبب عدم وجود رعايا عثمانيين في المغرب، على عكس ما يدعى الباب العالي من تعرّض رعاياه للظلم هناك، وأن فتح العثمانيين لمفوضية لهم في طنجة سوف يقوّي من مقاومة الحكومة المغربية لكلّ ما هو أوروبي ويؤدي وبالتالي إلى زرع الشقاق بين ممثلي الدول الغربية⁽¹⁾. وأضاف أن المسألة كلّها سوف تثير «حساسية فرنسا»⁽²⁾، وتدفع بالحكومة الروسية إلى فتح مفوضية لها في مراكش⁽³⁾. وفي تقرير لاحق، قال الوزير البريطاني إن مبعوثين عثمانيين تابعين لطرق صوفية شوهدوا على الطريق إلى فاس، وأن مبعوثاً عثمانياً يدعى حسن الكاتب سلم الحسن الأول رسالة وهدايا من السلطان العثماني⁽⁴⁾. وهكذا قرر ساليزبورى أن يقولها بصراحة، أنه ضد إقامة مفوضية عثمانية لأن الإلحاح العثماني وراء المسألة «سوف يجعل المغرب يرتمي في أحضان فرنسا وإسبانيا»⁽⁵⁾.

أما بشأن الموقف الإيطالي، فقد أبلغ السفير الألماني في روما حكومته أن إيطاليا اليوم على عكس السابق، ضد إقامة مفوضية عثمانية، وتخشى أسوة ببريطانيا، أن تحذو روسيا حذو الدولة العثمانية وتوسّس لها مفوضية في طنجة

Rosebery, most confidential, no. 370, Constantinople 10.12.1892.

=

«Can only bring trouble upon Mulai Hassan and render more difficult the relations of all Christian Powers with Morocco, there being no field open to the influence of the Ottoman Government-but for baneful purposes» PAAA Türkei, 173, Bd 2, Green to Salisbury, no 13, A 2465, Tager 6.2.1890.

(1)

عثرنا على الوثيقة هذه في ملفات أرشيف الخارجية في بون. an Bismarck, no. 30, A 4363, Tagger 24.3.1890; F.O. 78/4272, White to Salisbury, confidential, no. 95, Const. 27.2.1890.

«Würde die Empfindlichkeit Frankreichs berühren», PAAA Türkei 173, Bd 2, (2) Tattenbach an Bismarck, no. 30, A 4363, Tanger 24.3.1890 ونقله الأخير إلى حكومته.

PAAA Türkei 173, Bd 2, Tattenbach an Bismarck, no. 30, A 4363, Tanger 24.3.1890. (3)

PAAA Türkei, 173, Bd 2, Green to Salisbury, no. 13, A 2465, Tanger 6.2.1890; AA an Radowitz, vertraulich, no. 40, ad A 2465, Berlin 5.3.1890. (4)

PAAA Türkei 173, Bd 2, Hatzfeldt an Bismarck, no. 52, A 1369, London 27.1.1890. (5)

مما سيساعد فرنسا التي كانت تقترب إلى روسيا على الخروج من عزلتها الدولية⁽¹⁾. ولهذا تلقى كانتاغالي Cantagalli، الوزير الإيطالي المفوض في طنجة، أوامر الخارجية «بالمحافظة على الوضع الراهن للتمثيل дипломاسي في المغرب»⁽²⁾. ثم ما لبثت روما أن نصحت برلين بعد شهور قليلة على سقوط بسمارك، بسحب يدها من المشروع العثماني⁽³⁾.

أما فرنسا، التي كانت قد تمكنت، حتى ذلك الحين من إفشال كل مشاريع التقارب العثماني - المغربي، فقد كانت مقتنعة بأن سلطان المغرب سوف يحيط بفضل ضغوطاتها كل الخطوات العثمانية المقبلة لإقامة تمثيل دبلوماسي في بلده⁽⁴⁾.

استنتاج

كانت ألمانيا من الناحية الاستعمارية، أقل الدول الأوروبية اهتماماً بالمغرب، إذ لم يشكل بالنسبة إليها منطقة مصالح مباشرة. ولهذا، لم يتوان بسمارك عن استخدامه «كحجر شطرنج» في توازناته الأوروبية بدءاً بمحاولة دفع الجزائريين إلى الثورة على فرنسا وإبان الحرب البروسية - الفرنسية. وإن ارتباطات هذه التوازنات، أساساً، بمسألة الاحتلال الألماني للألزاس واللورين، هي التي

PAAA Türkei 173, Bd 2, Italienische Botschaft in Berlin an AA in Rom, A 7142, Berlin (1)

9.6.1890; Bd 2, AA an Solms in Rom, no. 246, A 7142, Berlin 15.6.1890.

وقارن Langer, op. cit. pp. 491 ff, 472-481 حول التقارب الفرنسي، الروسي والتزاوج الإيطالي - الفرنسي، وراجع يحيى حول عزلة فرنسا نتيجة لسياسة التحالفات التي هندسها بسمارك، ج 3 ص 471.

«Le Gouvernement du Roi a donné au commandeur Cantagalli des instructions (2) inspirées par l'opportunité de maintenir le statut quo dans les représentations diplomatiques au Maroc, afin d'éviter le développement de certaines influences étrangères» Promemoria, Ambasciata d'Italia, Türkei 173, Bd 2, Berlino 9.6.1890 zu A 7142, 9.6.1890.

PAAA Türkei 173, Bd 3, Solms an Caprivi, no. 210, A 8358, Rom 7.7.1890 (3)

PAAA Türkei, 173 Bd 2, Malet an Bismarck, confidential, A 4015, Berlin 22.3.1890. (4)

حدّدت سياسة بسمارك في شمال إفريقيا، وبالتالي تشجيع فرنسا على استعمار تونس أولاً ثم المغرب ثانياً. ومع تردّي العلاقات الألمانية - الفرنسية أثناء المرحلة البولونجية، لم يحدث تبدل ملموس في السياسة الألمانية تجاه فرنسا في المغرب، وإنما طرأ تغيير على تكتيك بسمارك. ظلت المنطقة بنظر بسمارك ساحة نفوذ فرنسية وإسبانية، وذلك أنّ ألمانيا ليس لها هناك غير مصالح اقتصادية.

وحتى دعم بسمارك للعثمانيين في إقامة تمثيل دبلوماسي لهم مع المغرب، بغضّ النظر عن أهداف العثمانيين من وراء ذلك، فإنّ بسمارك لم يكن يصوغ بذلك استراتيجية ألمانية تصبّ في صالح وجود عثماني في شمال إفريقيا. وعلى الرغم من أنه نظر إلى الجامعة الإسلامية كحركة تعصب تهدّد النفوذ الأجنبي في شمال إفريقيا وشرقها، إلا أنّ بسمارك لم يجد حرجاً في استخدام قوتها الروحية والسياسية، وحتى الاعتراف بعد الحميد الثاني «خليفة» على المسلمين، في سبيل مخططاته الاستعمارية ومناوراته السياسية. فمن جهة، كان يريد أن يستغلّ قوة الجامعة الإسلامية ونفوذ عبد الحميد كخليفة «للدخول» إلى شرق إفريقيا، وفي الوقت نفسه استخدام القوة عينها لمحاصرة فرنسا في شمال إفريقيا وإلهاها، وجعل الجامعة الإسلامية سوطاً مسلطاً عليها.

ولم تكن دبلوماسية بسمارك تجاه التقارب العثماني - المغربي تدلّ على تناقض في سياسته أو على «خيالية» كما وصفها مبياج⁽¹⁾. فبسمارك لم يكن متناقضاً ولا خيالياً، وكان يدرك عمّق التناقضات الدينية - السياسية بين المغرب والعثمانيين من جهة، ومدى النفوذ الفرنسي المؤثر في البلاط المقصير أو البعيد. كما لم يتناسع العداء التقليدي بين عرشي الدولتين. ولكن دبلوماسيته كانت تصب في أصول «لعبة الشطرنج» التي كان هو سيدها في أوروبا، مع الإدراك في الوقت نفسه لمصالح ومطامع الدول الأوروبيّة الأخرى

في المنطقة. وفي رأينا أن تطور السياسة الألمانية تجاه المغرب بعد بسمارك لم يخرج عن القواعد التي رسمها المستشار الألماني. فخطاب الامبراطور الألماني وليم الثاني في طنجة عام 1905 وعزفه على «النجمة الإسلامية» باعتبار نفسه «حليف السلطان العثماني وأفضل صديق وحام للإسلام»⁽¹⁾ يندرج ضمن «لعبة الشطرنج» البسماركية وإن كان صيغة بأسلوب ومضامين جديدة.

أما دعم الدول الأوروبية الأخرى - على الأقل حتى عام 1888 - لمشروع التقارب العثماني - المغربي برعاية ألمانيا، فيجب لا يفهم أنه كان دعماً للجامعة الإسلامية بين المغرب والسلطنة العثمانية، بل استغلال لما قد يتبع عنها في لعبة التطاون الدولي بالمنطقة. فمع أهمية المغرب لتجارة بريطانيا، إلا أن وضعه الاستراتيجي كان بالنسبة لها أكثر أهمية وفائدة. ولهذا كان يهم بريطانيا، قبل اتفاقها مع فرنسا عام 1904، المحافظة على الوضع الراهن في المغرب، وعدم وقوعه بيد الفرنسيين. ولهذا دعمت بريطانيا مشروع التقارب العثماني - المغربي لأنه يدخل عاماً جديداً مزعجاً لفرنسا في المنطقة. كذلك اعتبر التقارب العثماني - المغربي من منظار إيطاليا وإسبانيا الحاقدتين على فرنسا في المغرب، مزاحمةً لتلك الدولة هناك. ولكن خروج الدول الثلاث عن تلك السياسة بعد عام 1888 والسير في خط موازٍ لفرنسا في محاربة ذلك التقارب، لم يكن انسجاماً مع السياسة الفرنسية في المنطقة، بقدر ما فرضته ضرورات التوازنات الأوروبية. فالخشية من أن تلحق روسيا بالدولة العثمانية وتؤسس لها مفوضية في طنجة، أثارت مخاوف تلك الدول من أن ينعكس التقارب الروسي - الفرنسي في أوروبا على الأوضاع في المغرب، وأن يؤدي فتح مفوضية روسية في طنجة إلى خروج فرنسا من عزلتها وتنسيق سياستها مع روسيا. ولهذا كتبت الخارجية الإيطالية إلى مفوضها في طنجة عن وجوب «المحافظة على الوضع الراهن للتمثيل дипломاسي في المغرب». وبتقديرنا،

(1) جاءت هذه الزيارة في أعقاب جو التحدي الدولي بين ألمانيا من جهة وبريطانيا وفرنسا من جهة أخرى، نتيجة «الاتفاق الودي» بين الدولتين الأخيرتين.

أن هذا الموقف كان موجهاً لروسيا أكثر منه للدولة العثمانية.

ولكن مطلع العقد الأول من القرن الحالي شهد خروج فرنسا عن عزلتها التي هندسها بسمارك، واستطاعت أن تصوّغ تسویات استعمارية مع كل من إيطاليا وبريطانيا وإسبانيا، وألمانيا آخر الأمر - وكان المغرب هو الضحية.

بالنسبة إلى الدولة العثمانية والمغرب، فعلى الرغم من التناقض بينهما حول المرجعية الدينية - السياسية فإن ظروف وأوضاع الدولتين كانت توفر الأرضية الصالحة للتقارب بينهما. فبعثة بريشة الطوانى أثبتت نجاحها ودللت على أن إحياء الجامعة الإسلامية بين البلدين كان مدفوعاً باحتلال فرنسا لتونس. ولكن إلحاد الباب العالي على المخزن واستعجاله إقامة العلاقات بعد كل محاولة فاشلة من جهة، وأصابع فرنسا من جهة أخرى، جعلت الحسن الأول يخشى على ملكه من أهداف عثمانية غير معلنّة بعيدة عن روح الجامعة الإسلامية. إضافة إلى ذلك، عمد السلطان عبد الحميد، في كل مرة، إلى إرسال سنويٍّ وراء الآخر كمبوعٍ له إلى البلاط المغربي، من دون أن يعي حساسية سلطان المغرب تجاه نفوذ السنوية في شمال إفريقيا، خصوصاً بعدما أصبح لها وزن في المغرب نفسه. وربما كانت هذه السياسة أحد أسباب فشل التقارب.

وبعد عام 1907 أصبح المغرب هو الذي يلح على السلطنة ويسعى للتقارب إليها. فبعد «الثورة الحفيظية» بعزل السلطان عبد العزيز وتنصيب شقيقه عبد الحفيظ مكّانه سلطاناً على البلاد، اشتُرطت حركة العلماء والأشراف المغاربة على السلطان الجديد استرجاع المناطق التي احتلتها فرنسا ... وإذا دعت الضرورة إلى اتحاد وتعاضد فليكن مع إخواننا المسلمين من آل عثمان وأمثالهما (كذا) من بقية الممالك الإسلامية المستقلة⁽¹⁾. وتحت تأثير حركة المقاومة الإسلامية للنفوذ الفرنسي في البلاد استعان المغرب بين عامي 1909 و1910 بمستشارين عسكريين عثمانيين لتحديث الجيش المغربي. ولكن فرنسا تمكّنت في عام 1910 من إجهاض ذلك بإجبار السلطان المغربي على الاستغناء عنهم وألا يستخدم في جيشه

(1) يحيى، مرجع سابق، ج 3، ص 627.

مدربين وضباطاً من غير الفرنسيين⁽¹⁾ وخلال الحرب العالمية الأولى دخلت علاقات المغرب بكل من ألمانيا والدولة العثمانية مرحلة جديدة⁽²⁾.

ملحق

رسالة الوزير المغربي غريط إلى الوزير الألماني المفوض في طنجة بشأن رفض السماح بإقامة تمثيل دبلوماسي عثماني في المغرب.

ولا حول ولا قوة إلا بالله

الحمد لله

المحب العاقل الناصح الشاعر ذو الخير بينه الدواليير المعتبر من سلطنة دولة لامان الفتحية
الجلبي المعتمد اويم شن بعد مزيد من الوالى من احوالاته ومحبة ان تكون بخوب داماً فقد
وطئنا الكتابة بالشك ووجهت لاحضر الشريعة التجان العاقل منصوص عليه ليافه
الجناب العالى يائمه بما حملته باذن دولتك المحبة في شأن الجواب عن كتاب وزير الدور
البرائحة بالدولة العثمانية المرجوه بواسطه دوبلوم الفتحية للاغضف العالية واطلعت
بكتابك شرقي علم موالينا وصار فهم ايه على الامر جميع ما ذكرته فيه وامر في اعزز الله
ان يحييكم عز ذلكه ابان التجان المذكور وود وتقدي بسياقه الشريعة واصفي لها
ما حملته واوضحه وبابه دام تابيع استعانته وساطته دولتك المحبة فجعلت الاتصال
وعوقة المحبة بينه دولتك الشريعة والدولة المذكورة حتى ان الورفت الحال لم يقضيا
ما اشرتم اليه لجعل سرت للتجان المذكور ومنت له ببيانها كافية واهليكة لأدري
بسعادتها : وباي المحبة والمحبة حاصلة بينه الدولة الشريعة والدولة العثمانية من قديم
موروثة خلفاً من سلفه ما دللتكم الى عدوقة بما ذكرنا لكم في موادنا فصرت انه ان تووجه
لله ايه المحب الجواب عن كتاب الوزير المذكور لترجموا الله على يدكم ودمت بخش وضم ١٥
(رمضان عام ١٣٥٥)

(الدمعنا) محمد المقذافي محب غريط

أرشيف الخارجية الألمانية في بون.

Türkei 173, Bd 2, Anlage zu Bericht A 65 Tanger 10.6. 1888.

(1) المرجع السابق، ج 3، ص 658

(2) انظر Edmund Burke, Moroccan Resistance, Pan-Islam, and German War Strategy, 1914-1818, in: Francia 3 (1975) pp. 434-464.